

دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة حق لكل مساهم عن الأضرار

إهمال تفعيل القوانين واستعمالها يفتح الباب لمزيد من التعدي على حقوق المساهمين

المصفي للشركات الخاضعة للتصفية له حق رفع دعاوى التعويض

الحق، حتى لو سعت أي شركة إلى التنصل أو الهروب منه، حيث أكدت النصوص الحافظة لحقوق المساهم على أنه يقع باطلاً كل شرط في عقد الشركة يقضي بغير ذلك. ولفتت المصادر إلى أن هذه الدعاوى يمكن رفعها بالتضامن بين أكثر من مساهم، داعية في ذات الوقت إلى أن تفعيل تلك الحقوق يمثل جزء أصيل من الحماية للأموال، ويرفع مستوى الممارسة والمحاسبة، خصوصاً وأن الجهات التنظيمية ذاتها تقوم بتقديم بلاغات ضد الشركات، ما يؤكد على أن القانون هو سياج الحماية وليس أي جهة أخرى يمكنها ان تمنع وقوع الخطأ من مجلس الإدارة.

المصفي رفع الدعوى. التساؤل، كم شركة وكم مصفي قام بممارسة هذا الحق المكفول بقوة القانون، خصوصاً وأن هناك عشرات الشركات التي تتضح فيها حجم الأخطاء والممارسات الضارة بوضوح. في الجانب الآخر منحت المادة 204 لكل مساهم الحق في أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً في حال عدم قيام الشركة برفعها، وفي هذه الحالة يجب اختصاص الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتضى. كما منح القانون للمساهم جواز رفع دعوى شخصية بطلب التعويض إن كان الخطأ ألحق به ضرراً، ويكفل القانون هذا

كتب حازم مصطفى:

نبهت مصادر قانونية إلى أن جزء من حماية المساهم لحقوقه هي معرفة الحقوق التي كفلها له القانون في محاسبة أعضاء مجلس الإدارة على الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة. وأوضحت بأن دعوى المسؤولية متاحة للشركة أن ترفعها على أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة 203 من قانون الشركات التي تشير إلى "للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة، فإذا كانت الشركة في طور التصفية تولى

لماذا تم إلغاء مزاد بيع أسهم «الدار»

الدائنون تقدموا بموافقة مبدئية على الخطة إنقاذاً للأسهم

يبدو أن مشروع خطة دار الاستثمار سيعبر هذه المرة بنجاح بعد سنوات طويلة من المعارك القانونية على مختلف الجبهات، وذلك وفقاً لبادرة تأجيل المزاد الذي كان محدد له اليوم الأحد 21 سبتمبر. لماذا تأجل المزاد بناءً على إخطار رسمي تسلمته البورصة نهاية الأسبوع الماضي؟ مصادر قانونية قالت بأن الدائنين قدموا موافقة مبدئية على خطة الدار المقترحة والمعدلة، فكان قرار وقف تنفيذ المزاد. وأضافت المصادر بأن الموافقة المبدئية من الدائنين تعتبر بادرة «خير» وخطة إيجابية ستمنح الدار فرصة لتنفيذ خطتها. وأضافت أن أغلبية الدائنين يرون في هذه المرحلة أن الموافقة على الخطة وتهيئة الأجواء للشركة ودعمها لتنفيذها خطوة تصب في مصلحة جميع الدائنين، خصوصاً وأنه على مدار 17 عاماً خصمت كافة الشركات مخصصات كاملة مقابل تلك المديونيات، وأصبحت بالنسبة لشركات كثيرة صفر، وبالتالي التوافق واستعادة أي جزء من الدين سيكون بمثابة ربح، واستعادة أموال معدومة كعائد ستستفيد منه الشركات.

تعتمد توزيع المنح والمساهم لم يحصل منذ سنوات على فلس نقدي

500 مليون دينار موجودات و300 مليون حقوق مساهمين والنتيجة خسائر

ليست من عالم الخيال أو الفضاء، بل واقع مثبت بالأرقام الرسمية المعتمدة من مراقبي الحسابات ومجالس الإدارة، حيث سجلت موجودات شركة كبرى 500 مليون دينار، وحقوق المساهمين 300 مليون، والمحصلة صفر، وخسائر ضخمة. هل هي أصول مسمومة؟ أم هناك سوء إدارة لهذه الأصول والممتلكات، خصوصاً وأنه من الملاحظ على مدار سنوات لا توجد توزيعات نقدية للمساهمين ويتم الاكتفاء فقط بالمنح، التي هي إغراق للسوق بالأسهم ويقابلها ضعف في خدمة هذه الأسهم بالأرباح.

حتى أداء السهم يشكل عبء ومعاناة للمساهمين والمستثمرين، سواء على مستوى الدوران والسائلة أو مستوى القيمة السوقية التي تقل عن القيمة الاسمية بنحو 20%، رغم قوة الأرقام والأصول وعمرها التأسيسي. كيف يمكن لهذه الأصول أن تكون نتيجتها صفرية ويتم الإبقاء على ذات المجلس لسنوات، على الأقل آخر دورتين بمعدل 6 سنوات. تسهيل حقوق المساهمين وإيداع ودائع يمكن أن يحقق للشركة 12 مليون دينار سنوياً كأبسط وأقل خيار متاح قياساً إلى الخسائر التي تآكل من رأس المال.

سؤال بسيط

هل الأحكام الجنائية التي تخص قيادات في الشركات المرخص لها وبشكل شخصي تتعلق بممارسات جانبية عن أنشطة وأعمال أخرى واجبة الإفصاح؟ وهل تمس أحد الشروط الواجب توافرها في القيادي، سواء كانت في الخارج أو في أي موطن كان... الكيانات المرخص لها تحظى بخصوصية من منطق إدارتها لأموال الغير.

استقالات بلا أسباب في منتصف الطريق!

الاستقالة لأسباب

شخصية... باتت
شعاع مطاطية وذر
للرماد في العيون

بعض

الاستقالات عبارة
عن عمليات قفز
من السفينة

استقالات

مسببة وهدفها
تجنب المسؤولية
والجزاءات

المسؤولية

الأخلاقية تحتم كشف
الأسباب للشفافية
أو إبلاغ الرقيب

بعضها تتعلق

بتغيير هيكل الملكية...
لكن الأسباب أيضا
شخصية!!

الكيانات تحول دون الكشف عن الأسباب الحقيقية للاستقالات المسببة والتي تغلف بالسبب المطاطي لأسباب شخصية؟

5 - كم حالة من الاستقالات صارت المساهمين وكشفت الأسباب الحقيقية، أو على أقل تقدير أبلغت الجهات الإشرافية بالمسببات، لاتخاذ الإجراء المناسب وحماية المساهمين؟

6 - الأخلاق تحتم الكشف عن الحقائق وليس تغييب وتجهيل المساهمين، علما أن الأخلاق تعتبر أهم من القوانين، لكن عندما تسموا وتكون من الأساسيات التي يراعيها الشخص المسؤول أو المعني بالمسؤولية داخل الكيان.

7 - في أبسط حالات الاستقالة التي تأتي بسبب تغيير هيكل الملكية يتم الإفصاح بأنها لأسباب شخصية، وكأن الأسباب الشخصية باتت شعاعا لجميع الاستقالات، علما أن الحصافة والمسؤولية والشفافية تحتم ذكر السبب.

التساؤلات الجديرة بالطرح في مثل هذه المواقف:

1 - هل يقوم بعض الأعضاء المستقيلين، التزاما بمبادئ الحوكمة والأمانة، بإبلاغ الجهات الإشرافية والتنظيمية في حال كان هناك ملاحظات تمس الشركة وأموالها ومصالح المساهمين؟

2 - لماذا لا تكون هناك مصارحة، ويتم الكشف عن الأسباب الحقيقية للاستقالة؟ مثلها مثل الخسائر التي تعلنها الشركات بشكل مستمر، وهي أقسى وقعا على المساهم من خروج عضو مجلس إدارة لخلاف في وجهات نظر أو تحفظ على ملف بعينه.

3 - هل يتم استهداف الشركات التي تشهد استقالات بلجان تفتيش وتدقيق ومراجعة وتقصي حقائق للوصول إلى الأسباب الحقيقية؟

4 - هل السيطرة والصبغة العائلية للتكتلات وبعض

من أبسط حقوق المساهمين الشفافية والحق في المعلومة الجوهرية ومعرفة الممارسات التي تدور وتكون من أبرز أسباب بعض الاستقالات.

استقالات عديدة تشهدها الشركات وتكون بلا أسباب، وتتم على المساهمين والمستثمرين دون معرفة الأسباب التي تكون مدفوعة في بعض الحالات بخلافات أو تحفظات على ممارسات بعينها، وتأتي بما يشبه «القفز» من السفينة لعدم تحمل المسؤولية أو التوقيع على محاضر أو تحمل مسؤوليات قد تأتيها الإدانة والعقوبة والجزاء لاحقا. بعض الاستقالات المثيرة تأتي في مراحل مفصلية تثير الشبهات والشكوك والريبة بسبب التوقيت، ومن حق المساهمين والمستثمرين أن يصيبهم الخوف ويقوموا بتوجيه التساؤلات، وإلا ما الذي يدفع عضو مجلس إدارة أن يستقيل خلال الفترات المالية من العام، وخصوصا في النصف الثاني من السنة المالية، وقبل إغلاق بيانات مرحلية أو سنوية.

المبادئ الأخلاقية الأساسية في الحوكمة

النزاهة: الالتزام بالصدق والشفافية والأمانة في جميع التعاملات.
المسؤولية: تحمل مسؤولية القرارات والأفعال والالتزام بتحقيق النتائج المرجوة.
الإنصاف والعدالة: ضمان المساواة وعدم التمييز في التعاملات.
الشفافية: الوضوح في عرض المعلومات وإتاحتها للأطراف المعنية.
المحاسبة: تحمل المسؤولية الكاملة عن الأداء والقرارات المتخذة.
العمل الجماعي والتعاون: تشجيع العمل بروح الفريق والتعاون لتحقيق أهداف المؤسسة.
القيادة الأخلاقية: وضع القدوة الحسنة للموظفين في سلوكياتهم واتخاذ القرارات.

الأخلاق ومصالح المساهمين

الأخلاق في الحوكمة تعني تضمين القيم والمبادئ الأخلاقية كجوهر لعمل المؤسسات، وتُعد أساساً لبناء الثقة والنزاهة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمساواة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مسؤولة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وتشمل المبادئ الأخلاقية الأساسية في الحوكمة النزاهة، والمسؤولية، والإنصاف، والشفافية، والمحاسبة، والعمل الجماعي، مما يوجه سلوك الأفراد ويدعم بيئة عمل قوية ومتكاملة.

أهمية الأخلاق في الحوكمة

تعمل الأخلاق كبوصلة أخلاقية للمؤسسات، مما يساعد على بناء ثقة قوية بينها وبين أصحاب المصلحة، كما تساهم في تعزيز بيئة من النزاهة في مجتمع الأعمال.

المجاملة أم الكفاءة

بعض العارفين ببواطن الأمور يقول في هذا الملف أن بعض العضويات تأتي بدافع المجاملة من أجل التوجيه والوجهة، وبالتالي عندما تشد المسؤوليات ويلاحظ عضو مجلس الإدارة ممارسات تمسه وتطاله يقوم «بالقفز» والانسحاب بهدوء من دون ضجيج أو إضرار بمن اختاره، فلماذا لا تسود الكفاءة على المجاملة في العضويات؟

من يحق لهم طلب زيادة رأس المال؟

زيادات رأس المال بين التوسعات على المشاع وإطفاء الخسائر

هل عالجت الشركات أسباب الخسائر المتراكمة قبل زيادات رأس المال؟

هل تمت مصارحة المساهمين بأسباب الخسائر؟

هل تم تغيير المتسببين في الخسائر أم مستثمرون في مناصبهم؟

ملف زيادات رأس المال تاريخياً يمثل أحد خطوط الإنتاج المربحة التي تلجأ إليها الشركات طلباً للسيولة غير المكلفة والمجانية من المساهمين، ما يترتب عليه إصدار وتفرخ أسهم جديدة.

لكن ما هي أنواع الكيانات الجديرة بهذه الممارسة، والتي يحق لهم طلب زيادة رأس المال وتكون مقنعة؟ وما هي أنواع الزيادات المنتشرة كممارسة؟!

1 - الشركة التي لديها فرصة ذات جدوى ومشروع واضح أو شراكة، وفي هذه الحالة تكون الفرصة أمام المستثمرين هي عامل الجذب الأول.

2 - بعض الزيادات تأتي مدعومة بتسويقها على «المشاع»، حيث تروج شركات إلى أن الزيادة هدفها دعم أنشطة وتوسعات الشركة ... والتساؤل، أليس من حق المساهم أن يعرف تحديداً هذه التوسعات والفرص وجدواها؟

3 - النموذج الثالث من ممارسات الزيادات هو إطفاء الخسائر، وحدث ولا حرج، في هذا الملف شركات خدمية من القطاعات التشغيلية، يتغنون بأصولهم التشغيلية حول العالم، وفي نهاية المطاف خسائرها المتراكمة أكلت أكثر من 70 % من رأس المال، كيف لشركة تشغيلية في أهم القطاعات التي تتميز بطلب مرتفع حول العالم وتنشط أكثر من 450 مليون سهم من رصيد المستثمرين؟

هل يحق لهذا النموذج الثالث أن يطلب أي زيادة لأي كيان أو شركة ضمن مجموعة واحدة؟

السوق المالي كمفهوم يقوم على التمويل، عبر الزيادات أو الإصدارات المختلفة، لكن التمويل يجب أن يكون مرتبط بفرصة استثمارية جيدة ذات جدوى، وثمة قدرة وكفاءة على خدمة الأسهم الجديدة بالأرباح والتوزيعات.

وعليه إذا كان مفهوم السوق يقوم على التمويل، ففي المقابل للمساهم والمستثمر حقوق تتمثل في تحقيق أرباح ومنح عوائد عبر التوزيعات، فالمساهم والمستثمر ليس دوره تمويل الشركة وتحمل ممارسات مجالس إدارات تقودها للخسائر وتساهم في المعالجات المالية فقط.

عملية زيادات رأس المال هي سلاح ذو حدين، إما أن يكون نعمة وهناك توسعات فعلية ومشاريع وفرص ذات جدوى وشراكات أو تحالفات أو الدخول في أسواق جديدة،

أو في المقابل هناك من يحولها إلى نقمة عندما تكون الشركة في وضع مالي حرج والبنوك ترفض تمويل الشركة وليس لديها فرص للحصول على تمويل لإبقائها نابضة بالحياة، وتكون عملية الزيادة هدفها فقط التمويل من المستثمرين من دون أن تتوافر رؤية

أو هدف أو مشروع يستدعي تلك الزيادة، ويكون المبرر دعم أنشطة وتوسعات ومشروعات الشركة المستقبلية. ثمة مسؤولية على المستثمرين، خصوصاً وأن المرحلة المقبلة ستشهد تنافساً في زيادات رأس المال والاكتتابات، الفرص ستكون كثيرة وعديدة وعلى المستثمرين الانتقاء بينها والمفاضلة بناءً على:

1 - تاريخ مجلس الإدارة والشركة في تحقيق أداء مالي جيد ومنح المساهمين عوائد.

2 - نوعية وجدوى المشاريع التي لدى الشركة وتقييم آثارها المستقبلية.

3 - تجنب المجاميع المحترفة في تضخيم الأسهم والتي تجعل السوق يدفع الثمن، من دون أن تكون لديهم فرص تشغيلية جديدة تبرر الزيادة.

4 - محترفي شطب الأسهم ومن ثم يعودون لتوزيع المنح وطلب الزيادات، كمن يدور في حلقة مفرغة، أو كمن يملأ الكوب للنهائية ثم يعيد تفريره وإعادة التعبئة! 5 - مجالس الإدارات التي تعالج ممارساتها وخسائرها وسوء إدارتها يجب أن تدفع الثمن، فمن خسر وفشل في معالجة الخسائر بعيداً عن «جيب المستثمر» تعتبر المشاركة معه مرة ثانية مغامرة وفرصة عالية المخاطر، وإلا ما هي الضمانة التي يمكن البناء عليها ولا يكون مصير الزيادة نفس مصير رأس المال الذي تبدد.

في بعض الحالات ضمن ممارسة محترفة هدفها «إخراج» و«إنتاج» تلك الأرقام لتصدير صورة معينة ورسالة محددة، فيتم التنسيق مع التابع والزميل وكبار المستثمرين وغيرهم بتقديم طلبات أعلى

وأكثر من المتاح، والتي تكون مجرد طلب غير مدفوع، ليتم تضخيم النتيجة فقط، وإظهار أن الطلب فاق المعروض بأضعاف مضاعفة، لكن في حقيقة الأمر مجرد «مكياج»!

بعض عمليات زيادات رأس المال والاكتتابات تأتي أرقامها مضخمة ومبالغ فيها، فيما يخص نسب التغطية والطلبات التي فاقت المعروض بعشرات الأضعاف. ومعروف أن تلك العملية تأتي

هل الأرقام المفتعلة دليل نجاح

عقود الفائدة المتغيرة الأسرع استفادة



من المنتظر أن تستفيد الشركات التي حصلت على قروض بموجب اتفاقيات فائدة متغيرة من هامش الخفض الذي أجراه المركزي مؤخراً بهامش ربع نقطة. كانت الشركات الممتازة تحصل أساساً على أسعار تنافسية، حيث حصلت إحدى الشركات التمويلية على هامش فائدة بنسبة 4.92 % سنوياً، وفقاً لبيانات وأرقام النصف الأول، وذلك مقارنة مع 5.1 % كما في نهاية 2024، وهو ما يأتي في إطار التنافس.

الشركات التي لديها عقود ثابتة تعتمد استفادتها على عمليات العروض التي يمكنها الحصول عليها من بنوك أخرى، والدخول في طريق شراء المديونية والانتقال إلى البنك الجديد.

باقي المديونيات تخضع لضوابط ولنسب سداد حتى ينطبق عليها عمليات إعادة الهيكلة والمحددة بسداد 30 % تقريباً من الدين.

لماذا تختلف النهاية عن البداية في عقود الـ BOT؟

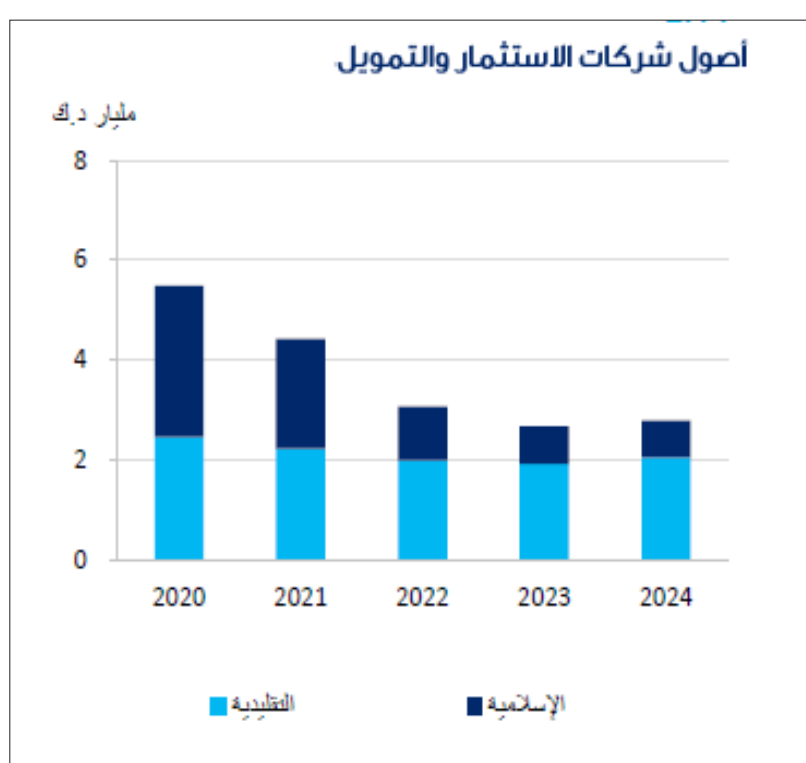
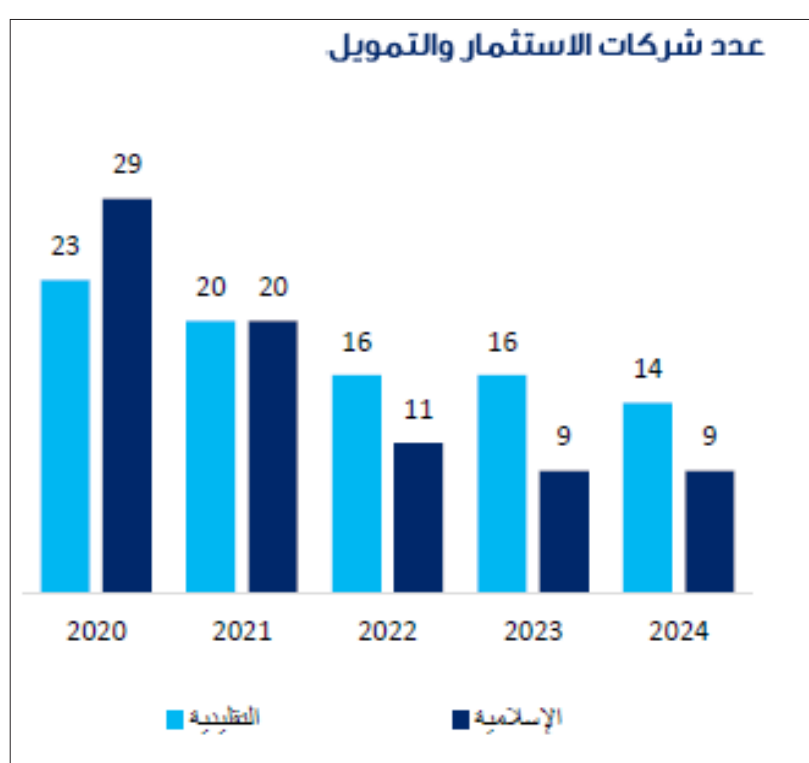
لماذا لا تلتزم بعض الشركات بالعقود المبرمة بشأن مشاريع الـ BOT عندما تنتهي، وتتجه إلى طرق ملتوية لإبقاء العقارات تحت مظلتها؟ هناك ممارسة سليمة وقوية التزم بها شركة مؤخراً، وهذا السلوك انعكس عليها إيجابياً بموافقة الجهة المعنية، ما يجنبها أي مسائل قانونية ويجعلها من الكيانات المرحب بها مستقبلاً والموثوقة أمام المساهمين في ممارساتها.

هل تعاقب هذه الشركات؟ أخطاء متكررة في منح الشركات صكوك الشرعية

يفترض ألا تقع في سوق مالي؟ هل ترجع الشركة للجنة الفتوى، أم كيف تصدر القرارات ثم يتم إلغاؤها؟ هذا الملف يحتاج انضباط ومراقبة ومراجعة دقيقة، وإن وصل الأمر إلى الحصول على موافقة مسبقة على الشركة للتأكد من القرار قبل توريث المستثمرين.

يتساءل المستثمرون عن الأخطاء المتكررة من شركة وساطة توصي بإدراج بعض الشركات التقليدية بأنها أصبحت متوافقة مع أحكام الشريعة، ما يسمح بالتداول عليها، ثم تعود وتلغي التوصية، كيف يمكن تكرار تلك الأخطاء في ملف مهم وليس معقد أو يحتمل الخطأ؟ هل هناك جزاءات على مثل هذه الأخطاء التي

محفظة القروض في شركات الاستثمار التقليدية تمثل 12 % من أصولها



استمرت شركات الاستثمار في الانخفاض لتبلغ 23 شركة، متراجعة بنسبة 8 %، وتركز الانخفاض في شركات الاستثمار التقليدية وشهدت الشركات الإسلامية استقراراً.

بلغت حصة الشركات التقليدية من الأصول 73.5 %، وشكلت حصة الشركات الإسلامية نحو 26.5 %.

وارتفعت أصول الشركات التقليدية 6.4 % لأول مرة منذ 5 سنوات.

محفظة القروض في الشركات التقليدية تمثل 12 % من إجمالي أصولها، وفي الشركات الإسلامية 39 % من إجمالي أصولها أيضاً.

صندوق الأسرار:

الملاك غير قادرين على تفسير تلك العملية، خصوصاً استمرار الشراء المتواصل بأسعار قياسية بالنسبة لهم، لأكثر من 10 سنوات لم يسجل السهم ذلك المستوى... والأكثر استغراباً هو حالة الترقب والاستنفار رغم أن لديهم أغلبية وفقاً للمعلن وغير المعلن من نسب.

هل ستصدق وعود الرئيس التنفيذي الذي يتصدر المشهد في كل مناسبة ويطلق الوعود الوردية وفي نهاية المطاف لا يتم تنفيذ أي شيء. باقي من العام 3 أشهر وعشر... العام تلو العام يفلت من بين يديك أنت ومجلس الإدارة دون أي إنجاز أو بصمة، والأرباح لا منة لكم فيها ولا فضل، فهي مستمرة بوجودكم أو رحيلكم لأنها إجبارية التحقق ولا دخل لكم في تنميتها.

بعد التواصل والتشاور والاستفسار تم التأكيد على أن البلاغات التي يتم تقديمها لا يتم سحبها، وتمضي في مسارها وطريقها القانوني!

رئيس مجلس إدارة يعاني منذ أشهر طويلة من لعنة الظهور في أحد التحالفات التي لا تشبهه ولا يشبهها، ندم على قراره الخاطئ بالظهور والذي اعتبره توقيت غير مناسب والتحالف لا يناسبه أساساً.

البريء الوديع الراقي يقوم بالتدقيق شخصياً على الأسماء التي تستفيد من خدمات كيان تابع له.

صدمة، حيث كان يعد من الكوادر الأساسية في المجموعة، من المتوقع أن يكون له دور قيادي في إحدى الكيانات، حيث تم التواصل معه للاستعداد.

مجموعة من المحيطين بأحد كبار المستثمرين الذين يملكون مجموعة، يسيئون إلى صورته ببعض الممارسات الصغيرة التي لا تتناسب مع طبيعته. هذه الممارسات ستؤثر على مكانتك وستفقدك رصيد الثقة لدى الأوساط الاستثمارية.

نصيحة للتحالف الثلاثي، انتبهوا جيداً لقواعد الإفصاح، لا تعتقدون أنكم عباقرة في القانون واللوائح، استشيروا واحترسوا من المخالفة التي ستقعون فيها.

3 حالات تضارب مصالح واضحة كالشمس لا يمكن أن تحدث في أي بقعة من بقاع العالم، بادروا بتصحيح أوضاعكم، واختاروا بين هذه العضوية أو تلك، وابتعدوا عن الشبهات على أقل تقدير، حتى وإن كانت هناك فتاوى من التريزي.

مجموعة قابضة على عتبة الحصول على قرض بقيمة 20 مليون دينار كويتي من بنك خليجي. بداية تدشين قنوات من التعاون وتنويع مصادر التمويل.

تشاوّر ملاك رئيسيين أكثر من مرة مع الرئيس التنفيذي لتفسير استمرار مجموعة عائلية بالشراء القوي على السهم. كبار

هل هي المرة الأولى التي يعمل فيها رئيس تنفيذي ضد مصلحة الشركة عبر ترويج معلومات مغايرة للواقع والمستقبل؟ الشرهة على الملاك لعدم اليقظة لما يدور، وترك الشركة في دوامة الأداء السلبي، وإظهارها بمظهر العاجز الخاسر رغم الأصول الجيدة التي تحت مظلتها، وأحد الأذرع العاملة في الضيافة تدر عليها فقط 4 ملايين دينار صافية سنوياً.

غير صحيح ما يتردد عن إعادة أحد المشاريع المسحوبة من شركة إليها مرة أخرى، الأمر منتهى ومحسوم ولن تكون هناك أراء مخالفة للقانون تدعم إعادة المشروع. طويت الصفحة.

شركة عقارية مطلوب منها توضيح في شأن عقود منتهية لديها. مطلوب توضيح حجم الأثر المتوقع بعد تسليم العقارات التي تحت إدارتها.

تم استدعاء رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التي تملك عقدين تأسيس مختلفين، وعندما تم سؤال الرئيس أمام الخبير المعني بملف القضية عن أي عقد للشركة يمكن أن يتم اعتماده في القضية، حدد العقد الذي يتضمن رأس مال 22 مليون، وتم استبعاد الثاني الأقل.

قيادي قديم في أحد البنوك، من الشخصيات التي تتمتع بدمائة خلق وتجمع بين الخبرة والنزاهة، وخروجه كان يمثل



محرقة الأموال والمحاكمة المجتمعية



ربما يعتقد البعض أن المحتال مادوف هو الأعظم في التاريخ، والكثير يمكن أن يمنحه هذه الصفة نظراً لحجم المبلغ الضخم محل الاحتيال والبالغ نحو 50 مليار دولار.

لكن في حقيقة الأمر هناك من هو أبرع من مادوف وأسوأ منه ممارسة، فالبعض من الضحايا ربما مبلغ ألف دولار أو ألفين يؤلمه أكثر ما يؤلم آخر مليون دولار أو عشرات الملايين، الأمر ليس محكوم بالأصفار وعدد الملايين، بل بحجم التأثير على المبتلى في أمواله، والمعتدى عليه من أصحاب الأفواه المسعورة وأصحاب القلوب الميتة، وأكلي السحت وناهبي الأموال وأكلي الأخضر واليابس.

(سفاح الأسهم) والأربعين حرامي من حوله، الفتى دوحا، وحامل المزمار «لولا»، وفرقة الأورك والعود والمزمار، ومؤلفي الأشعار ومطربي قصائد المدح، وموزعي الألحان ومحمدي الأدوار، وباقي خدم فرقة التضليل، اتضح في نهاية المطاف أن بنيانهم على «شفا جرف هار»، وبإذن العليم القدير سينهارون وسيلتقون جميعاً في نار جهنم، ليلوم كل منهم الآخر على ما اقترفوه في حق العزل من أصحاب المبالغ الصغيرة والضئيلة، الذين منحوهم الثقة وهم في الواقع كانوا وقود لمحرقة كبيرة ومذبحة لا تضاهيها مذبحة في التاريخ، لما لا وهم من حسروا الآلاف على أموالهم التي تم تبخيرها وتطيرها هباءً منثوراً تدريجياً وأمام أعينهم كطبيب يستأصل أعضاء جريح وهو يقظ دون تخدير.

الغريب أنهم يتناولون ويتجحون وكأنهم لم يرتكبوا أي إثم، أو يعتدوا على أموال وحرمة الآلاف، بينما تمتلئ حساباتهم وأرصدتهم وخزائنهم بالملايين وبالعملات المختلفة.

لكن هل يمحوا التاريخ والزمن هذه الجرائم؟ كلا وألف كلا، فجرائم النهب والسطو وتبديد أموال الآخرين والتدليس والإفساد والتلاعب فيها، من الجرائم التي لا تمحى مهما طال الزمن، حيث تبقى سيرة تروى لأجيال متعاقبة، ويتحول هؤلاء اللصوص مضرباً للمثل.

كم «محتال» فارق الدنيا، وسيرته الملوثة لم تفارق، بل تتردد وتحكى وتعاد مثل الأغاني الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان.

أمام محرقة الأموال الأكبر في التاريخ الحديث يقول أحد المتضررين، يكفيننا أنهم مدانون على رؤوس الأشهاد، وسمعتهم ملوثة لا يمكن تنقيتها أو تطهيرها أو تجميلها، أو عودتهم إلى المجتمع مرفوعي الرأس، بل يمشون متخفين كما اللصوص يتلفتون حولهم، يكفيننا أنهم أحياء أموات،

الجميع، وكل من انتمى لكيانات تم بناؤها من «رمل» على شواطئ ذات أمواج عالية عاتية، والشواهد خير دليل، فكم من قيادي يحاول أن يقدم نفسه ويلفظه الجميع بسبب بصماته السلبية السابقة وتاريخه المظلم وعضويته في محرق الأموال.

هل سيتعظ أحد ممن يحاولون إعادة إنتاج الفيلم من جديد، ويقرأون التاريخ جيداً قبل الشروع في تشغيل الفيلم بنفس آليات وأسس ومنهج الممثلين والكومبارس الماضيين؟ كم من شركات شطبت، وشركات توارت عن الأنظار، وشركات تحت الإفلاس من سنوات طويلة، وشركات يسجلون الأصول بأسماء أعضاء مجلس الإدارة والحبل على الجرار.

يتجنبون التجمعات والمناسبات، فالأعين تلاحقهم، وهذا الجلد المجتمعي أقسى وقعا وأكثر ألماً من الإعدام، كما لو يتم رجهم وهم أحياء.

عار جرائمهم ينتقل إلى الأبناء والأحفاد ويستمر لأجيال، حتى تتحول إلى لقب بين الأوساط البشرية في بعض الأحيان.

العبرة أن كل «محتال» مات وهو حي وأمات معه سلالاته ونسله وفرقة العازفين وجميع من اشترك معهم في «حفلة» النهب، هكذا يلاحق العار

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

نقد دراسة توزيع الأراضي السكنية والاستثمارية في الكويت لشركة أعيان العقارية (الجزء الأول)

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



تُعد الدراسات العقارية أداة حيوية لفهم ديناميكيات السوق وتوجيه القرارات الاستثمارية والتخطيطية. وفي هذا السياق، قامت شركة أعيان العقارية بإجراء دراسة شاملة حول توزيع أراضي السكن الخاص والاستثماري في دولة الكويت، بهدف تحديد المناطق التي تتميز بمستوى معيشة مرتفع ونمط حياة راقٍ. تستند هذه الدراسة إلى ثلاثة معايير رئيسية: المساحات المفتوحة، ومساحات الطرق، ومتوسط نصيب الفرد من الأراضي الاستثمارية والسكنية.

قدمت الدراسة بيانات مهمة حول توزيع الأراضي، مثل:

تصدر المطلاع في أراضي السكن الخاص.

تصدر السالمية في السكن الاستثماري.

تصدر دسمان في نصيب الفرد الاستثماري، نتيجة طبيعة توزيع الأراضي.

تصدر صباح الأحمد البحرية في المساحات المفتوحة، بينما سجلت أدنى نسبة في مساحة الطرق.

نقد النتائج وتفسيراتها

المطلاع ونصيب الفرد: الأرقام الحالية مضللة لأنها ستتغير مع اكتمال البناء، وكان من الأفضل تقديم سيناريوهات مستقبلية.

دسمان ونصيب الفرد الاستثماري: ارتفاع المؤشر لا يعكس جودة الحياة، بل طبيعة الأراضي قليلة السكان، مما يقلل من صلاحية المعيار للمقارنة.

التناقض في صباح الأحمد البحرية: الجمع بين أعلى نسبة مساحات مفتوحة وأقل مساحة طرق يعكس طبيعة المنطقة السياحية، لكنه يبرز الحاجة لفهم خصوصية كل منطقة قبل التعميم.

غياب التحليل المقارن الشامل: الدراسة لم تقدم تصنيفاً عاماً يدمج جميع المعايير، وهو ما كان سيساعد على تحديد المناطق الأكثر تميزاً بمستوى معيشة راقٍ بشكل متكامل.

خاتمة

يتضح من هذا التحليل أن الدراسة التي أعدتها شركة أعيان العقارية قدمت بيانات كمية مهمة، لكنها اعتمدت على معايير محدودة لا تكفي لتكوين صورة شاملة عن جودة الحياة ومستوى المعيشة في المناطق السكنية والاستثمارية بالكويت. ورغم أهميتها كدبابة منهجية، إلا أن غياب بعض المؤشرات الأساسية يحّد من دقة النتائج وصلاحيتها للاستخدام في التخطيط العمراني أو اتخاذ القرار الاستثماري. وفي الجزء الثاني من هذا المقال، سينصب التركيز على منهجية حساب متوسط نصيب الفرد من العقار، مع مقارنته بالمعايير الدولية ومنهجيات احتساب المتوسط، وذلك لتوضيح مدى دقة هذا المؤشر وصلاحيته كمقياس علمي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات العقارية.

تحليل المنهجية والمعايير

رغم وضوح المعايير الكمية المعتمدة، إلا أن هناك عدة نقاط تستدعي النقد:

تعريف المساحة المفتوحة:

التعريف الذي اعتمدته الدراسة واسع وقد لا يعكس حقيقة جودة المساحات المفتوحة. فالأراضي غير المصنفة ليست بالضرورة مساحات خضراء أو ترفيهية؛ فقد تكون أراضي فضاء غير مطورة لا تحقق الفوائد البيئية والاجتماعية التي أشارت إليها الدراسة. كان من الأفضل تحديد الأنواع المشمولة بدقة أكبر.

مساحة الطرق:

رغم أن الدراسة أبرزت دور الطرق في تسهيل الحركة، إلا أن التركيز على كبر مساحتها كمعيار إيجابي قد يكون مضللاً، إذ قد يؤدي إلى:

زيادة التلوث الهوائي والضوضائي.

تقطيع النسيج العمراني وتقليل قابلية المشي. تعزيز الاعتماد على السيارات على حساب النقل المستدام.

كان من الأجدر تقييم كفاءة الطرق وتكاملها مع وسائل النقل الأخرى، لا مجرد مساحتها.

متوسط نصيب الفرد:

يُعد مؤشراً مهماً، لكن لا يكفي وحده للحكم على جودة الحياة. فقد تكون الكثافة السكانية منخفضة، ولكن مع نقص الخدمات والبنية التحتية، مما يقلل جاذبية المنطقة. كما لم توضح الدراسة بدقة كيفية حساب عدد السكان، وهو عامل أساسي لدقة النتائج.

إغفال معايير أساسية:

لم تتطرق الدراسة إلى:

توفر الخدمات الأساسية (مدارس، مستشفيات، مرافق تجارية وترفيهية).

جودة البنية التحتية.

الأمن والسلامة.

سهولة الوصول إلى أماكن العمل والمراكز الحضرية.

الجوانب الاجتماعية والثقافية.

الأسعار والقيمة العقارية.

تحليل النتائج

يهدف هذا المقال إلى تقديم نقد منهجي لهذه الدراسة، مع تسليط الضوء على منهجيتها، وتحليل نتائجها، وتقييم نقاط القوة والضعف فيها، وتقديم توصيات لتحسين الدراسات المستقبلية. كما سنقوم بدمج رؤى من قراءات نقدية أخرى لمؤشر نصيب الفرد من العقار في الكويت، لتقديم تحليل أكثر شمولية وعمقاً للواقع السكني.

منهجية الدراسة والمعايير المستخدمة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة معايير أساسية لتقييم المناطق وتحديد مدى جاذبيتها للسكن الخاص والاستثماري:

المساحة المفتوحة: تُعرّف الدراسة المساحة المفتوحة بأنها الأراضي التي لا تندرج تحت أي تصنيف بلدي في المنطقة. وتؤكد على أهمية هذه المساحات في تحسين جودة الهواء، وتعزيز الصحة البدنية والنفسية، ودعم التفاعل المجتمعي، وتوفير بيئة مناسبة لأنماط الحياة النشطة، فضلاً عن تعزيز قيمة العقارات وجمالية المنطقة. وقد أوضحت الدراسة أنها استبعدت المناطق الصحراوية والصناعية من التحليل.

مساحة الطرق: تُعرّف بأنها المساحة الإجمالية المخصصة للطرق والشوارع بمختلف أنواعها التي تربط بين المناطق. وترى الدراسة أن كبر مساحة الطرق يساهم في سهولة الاتصال وإمكانية الوصول، مما يدعم النشاط الاقتصادي، ويقلل الازدحام، ويسهل الاستجابة لحالات الطوارئ، ويعزز إمكانات التطوير العقاري. وقد تم حسابها باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مع استبعاد المناطق الصحراوية والصناعية.

متوسط نصيب الفرد من الأراضي الاستثمارية والسكنية: وهو معيار يعكس مستوى الكثافة السكانية ومدى توفر المساحة للفرد الواحد في الأراضي المخصصة للسكن والاستثمار.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة تؤكد أن نتائج التحليل غير مرتبطة بأسعار العقارات، وأن تحديد قيمة الأراضي يعتمد على عوامل أخرى مثل العرض والطلب والقرب من المناطق التجارية، وهي معايير لم يتناولها التقرير. هذا التوضيح ضروري لفهم نطاق الدراسة وحدودها.

الخليج... قوة اقتصادية ترسم ملامح النظام الاستثماري العالمي

بقلم - ليما راشد الملا



لم يعد الخليج مجرد منطقة غنية بالنفط والغاز كما اعتاد العالم أن ينظر إليه أو يصفه لعقود، بل تحول اليوم إلى قوة اقتصادية واستثمارية صاعدة تنافس الاقتصادات الكبرى، وتعيد تشكيل خريطة الاستثمارات العالمية. فالأرقام لا تكذب، ومؤشرات الثقل المالي لدول الخليج تكشف بوضوح عن موقع جديد لها في الاقتصاد العالمي، موقع لم يعد بالإمكان تجاهله.

العنصر الأهم لم يكن الموارد فقط، بل كيفية استثمار هذه الثروات في الداخل والخارج، ضمن رؤية اقتصادية بعيدة المدى.

الإصلاحات التي اتبعتها دول الخليج - من تحديث البنية التشريعية، إلى تعزيز الشفافية، مروراً بتطوير الأسواق المحلية وتوسيع قاعدة الاستثمارات - أسهمت بشكل مباشر في جذب المستثمرين العالميين. هذه السياسات جعلت من المنطقة بيئة جاذبة، لا فقط للمال الباحث عن عوائد، بل أيضاً للشركات الباحثة عن شراكات استراتيجية طويلة الأمد.

تحولت في مراكز القوة

العالم يتغير بسرعة، ومراكز الاستثمار تتبدل معه. في السابق، كان الثقل الأكبر متركزاً في الولايات المتحدة وأوروبا، أما اليوم فإن مراكز القوى الاقتصادية تتوزع بشكل أوضح. الخليج بات جزءاً من هذه المعادلة، ليس كطرف ثانوي، بل كرقم صعب له تأثير مباشر على اتجاهات الأسواق العالمية.

ومع هذه التحولات، أصبح لدول الخليج موقع تفاوضي أقوى، سواء في القضايا الاقتصادية أو حتى السياسية، بحكم تأثيرها على استقرار أسواق الطاقة من جهة، وعلى التدفقات المالية العالمية من جهة أخرى.

الخليج: من مصدر للطاقة إلى مركز للاستثمار

إذا كان النفط والغاز قد صنعا البداية، فإن الرؤية والاستثمار الذكي هما ما يصنعان المستقبل. اليوم، لم تعد دول الخليج تقاس فقط بما تملكه من احتياطي نفطي، بل بما تديره من محافظ استثمارية عملاقة، وبما تجذبه من استثمارات عالمية تبحث عن الاستقرار والعوائد المجزية.

إنها لحظة تاريخية يتبدل فيها المشهد العالمي: الخليج لم يعد "مجرد محطة للطاقة"، بل أصبح لاعباً أساسياً في رسم خريطة الاقتصاد العالمي. وما سيأتي في السنوات المقبلة قد يجعل هذه المنطقة الصغيرة جغرافياً، رقماً كبيراً في معادلات المال والاستثمار على مستوى العالم.

وإسبانيا والبرتغال مجتمعة.

يؤكد هذا التدفق الاستثماري صورة مغايرة لما اعتدناه: فبدلاً من أن يكون الخليج مجرد مصدر للنفط ورؤوس الأموال الخارجة، أصبح وجهة استثمارية بحد ذاته، يقصده المستثمرون وصناديق الاستثمار من مختلف أنحاء العالم.

الأسواق المالية الخليجية... منافسة عالمية

لا تقتصر القصة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، فالقيمة السوقية للأسهم في الأسواق الخليجية بلغت 3.9 تريليون دولار، أي ما يعادل حجم بورصتي فرنسا وسنغافورة معاً. هذا النمو يترجم ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية والتشريعية في المنطقة، ويؤكد أن البورصات الخليجية باتت قادرة على استقطاب رؤوس أموال ضخمة وإدراج شركات كبرى تنافس على الساحة العالمية.

ثروات طبيعية ودروس مستفادة

النجاحات الحالية ليست مصادفة. فدول الخليج تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتتصدر العالم في احتياطي الغاز الطبيعي. غير أن

5 تريليونات دولار... ثقل سيادي غير مسبوق

الأصول السيادية لدول الخليج تجاوزت 5 تريليونات دولار، أي ما يعادل نحو 36% من الأصول السيادية العالمية. هذا الرقم لا يقتصر على كونه ضخماً، بل يعني أيضاً ديناميكية في توظيف الفوائض المالية عبر الصناديق السيادية التي باتت مراكز نفوذ مالية عالمية. ومن اللافت أن هذه الأصول تعادل ضعف حجم اقتصادات الخليج مجتمعة، والتي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو 2.5 تريليون دولار.

بهذا المعنى، أصبح الخليج اليوم ليس فقط مالكا للثروة، بل أيضاً صانعاً لاتجاهات الاستثمار، بما يملكه من أدوات مالية قادرة على تحريك رؤوس الأموال وتحديد موازين جديدة في الأسواق العالمية.

الاستثمارات المباشرة... أرقام تتجاوز أوروبا

الأهمية لا تقف عند حجم الأصول فقط، بل تمتد إلى حجم الاستثمارات المباشرة التي تتدفق نحو الخليج. ففي عام 2024 وحده، جذبت دول الخليج استثمارات مباشرة بقيمة 74 تريليون دولار، وهو رقم يعادل مجموع ما جذبته اقتصادات بحجم ألمانيا وإيطاليا



التدقيق الداخلي في قطاع شركات الخدمات الاستهلاكية - أداة للاستدامة

بقلم - محمد عثمان

مدير التدقيق الداخلي

.CPA, CIA, CMA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA

يأتي هذا المقال استكمالاً لسلسلة المقالات السابقة التي تناولت دور التدقيق الداخلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي مقال اليوم نسلط الضوء علي قطاع شركات الخدمات الاستهلاكية حيث يحتل موقعاً مهماً في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ يضم 11 شركة مدرجة من إجمالي 140 شركة تمثل السوق ككل.

بفضل تنوع أنشطته التي تمس حياة المستهلك اليومية، من الطيران والضيافة إلى الترفيه، محطات الوقود وخدمات السيارات وتجارة الأغذية. هذا التنوع يجعله قطاعاً حساساً للمخاطر التشغيلية والسمعة، ما يبرز دور التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية لضمان الجودة والاستدامة.

الوظائف والمهام الأساسية للشركات التي تعمل في هذا القطاع منها علي سبيل المثال وليس الحصر...

خدمات العملاء المباشرة قبل وأثناء وبعد البيع

تشمل الحجز عبر المواقع والتطبيقات، إجراءات الاستقبال في الفنادق أو المطار، خدمة الضيافة في المطاعم والمقاهي، البيع بالتجزئة في المحطات والمتاجر، إضافة إلى خدمات ما بعد البيع مثل معالجة الشكاوى أو استرجاع المشتريات. الهدف هو تقديم تجربة مريحة وسلسة للعميل عبر كل القنوات سواء مباشرة أو رقمية. لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: شكاوى العملاء نتيجة تأخر الخدمة أو ضعف الاستقبال، التأخير في الاستجابة، تعارض الأسعار عبر القنوات، قصور في برامج الولاء مما يقلل من رضا العملاء. من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كاختبار رحلة العميل بشكل عملي (من الحجز وحتى تلقي الخدمة) لرصد الانحرافات، مراجعة سياسات التعامل مع الشكاوى، مطابقة الأسعار عبر القنوات للكشف عن أي تضارب، والتحقق من جودة خدمات ما بعد البيع مثل آلية الاسترجاع والتعويض. هذه الممارسات تجعل التدقيق الداخلي أداة فاعلة لدعم رضا العملاء وربط الأداء التشغيلي بجودة الخدمة المقدمة، وهو ما يعزز بدوره القدرة التنافسية للشركات في السوق.

إدارة العمليات التشغيلية اليومية

تشمل جميع الأنشطة التشغيلية التي يتعامل معها العميل بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل تشغيل الرحلات الجوية وجدولة الطواقم، إدارة الغرف والمطاعم في الفنادق، تشغيل قاعات السينما والمرافق الترفيهية، تزويد الوقود في المحطات، وإدارة حركة المخزون والخدمات اليومية. الهدف هو ضمان انسيابية العمل، تقديم الخدمة في الوقت المحدد، والحفاظ على رضا العملاء. لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تأخير أو إلغاء الرحلات الجوية مما يؤدي إلى خسائر مالية وتراجع ثقة العملاء، فقد أو سوء إدارة المخزون في المطاعم والمتاجر، بما يسبب هدر وتكاليف إضافية، أخطاء في عدادات الوقود، ضعف التنسيق بين الفرق التشغيلية مثل خدمة العملاء، الإمداد، والصيانة، مما يخلق نقاط اختناق تشغيلية. من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة مؤشرات الأداء التشغيلي (مثل انضباط الرحلات، معدلات الإشغال، زمن انتظار العملاء) للتأكد من دقتها وموثوقيتها، فحص ضوابط العدادات

الترخيص والتأكد من وجود نظام يحدد مواعيد التجديد وينبه الإدارة قبل انتهائها، مطابقة عينات من التقارير التنظيمية مع البيانات الفعلية لضمان دقتها وموثوقيتها، متابعة تنفيذ توصيات الجهات الرقابية والتأكد من إغلاقها في الوقت المحدد بهذا يعزز التدقيق الداخلي الامتثال القانوني، يحمي الشركة من العقوبات، ويمنح الإدارة ثقة في استدامة العمليات دون تعطيل.

إدارة العقود والشراكات

تشمل صياغة وتنفيذ ومتابعة عقود الامتياز والتوزيع، إضافة إلى الشراكات مع مزودي الخدمات اللوجستية، الموردين الرئيسيين، وشركات المحتوى مثل الأفلام أو المواد الترفيهية. الهدف هو ضمان استمرارية الأعمال وفق شروط عادلة ومتوازنة، مع تعظيم الفائدة المتبادلة من الشراكات.. لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تضارب مصالح عند اختيار شركاء أو موردين بعينهم، عمولات أو مدفوعات غير مبررة ترتبط بضعف الشفافية في التعاقد، ضعف الالتزام بنود العقود، مثل التأخير في التسليم، قصور في جودة الخدمة، أو عدم تفعيل بنود الجزاءات. من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: مراجعة دورة الموافقات على العقود والتأكد من وجود فصل مهام واضح ومنع تضارب المصالح، تقييم مدى التزام الشركاء بنود العقود ومؤشرات الأداء (KPI) المتفق عليها، مطابقة الفواتير والمطالبات المالية مع الخدمات أو البضائع الفعلية المستلمة. التحقق من تفعيل بنود الجزاءات أو التعويضات عند الإخلال بالشروط.

بهذا يسهم التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية، حماية مصالح الشركة، وضمان أن العقود والشراكات تحقق القيمة المرجوة دون إهدار للموارد أو تعريض الشركة لمخاطر قانونية وتجارية.

الخلاصة

شركات الخدمات الاستهلاكية تواجه مخاطر عالية تتعلق بجودة الخدمة، السمعة، الالتزام التشريعي، وسلامة العملاء. التدقيق الداخلي في هذا القطاع يتجاوز الرقابة التقليدية ليصبح أداة استراتيجية تساهم في بناء الثقة مع العملاء، رفع الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

يبقى السؤال:

”هل تستثمر شركات الخدمات الاستهلاكية بالقدر الكافي في تطوير وظائف التدقيق الداخلي لتواكب هذه التحديات؟“

والتسويات اليومية للوقود والمبيعات، وضمان وجود نظام رقابة فعال يقلل فرص التلاعب أو الأخطاء، اختبار جودة سجلات التشغيل، تحليل أسباب الانحرافات المتكررة مثل التأخيرات أو الهدر في الموارد، واقتراح إجراءات تصحيحية لتحسين الكفاءة وتقليل الخسائر.

سلسلة الإمداد والموردون

تشمل إدارة عقود التوريد للوقود، الأغذية، المشروبات، المعدات، وقطع الغيار وتمتد الوظيفة من اختيار الموردين والتعاقد معهم إلى الاستلام والتوزيع ومتابعة الأداء. الهدف هو ضمان توفر المواد والخدمات بالجودة والوقت والسعر المناسب. لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: الاعتماد على مورد واحد للوقود أو الأغذية مما يزيد من خطر توقف الإمداد عند حدوث خلل، وتوريد مواد منخفضة الجودة أو منتهية الصلاحية تؤدي إلى خسائر مالية أو إضرار بسمعة الشركة، عقود غير متوازنة تفتقد لشروط جزائية واضحة أو بنود حماية لحقوق الشركة، تلاعب بالكميات أثناء النقل أو الاستلام مثل نقص في وقود محطات أو مواد غذائية لا تتطابق مع الفواتير. من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كتحقيق تنافسية عمليات الشراء والعقود للتأكد من وجود منافسة عادلة وتجنب تضارب المصالح، مراجعة سجلات الاستلام والتأكد من مطابقتها للفواتير والطلبات الفعلية، تتبع أداء الموردين عبر مؤشرات مثل الالتزام بالمواعيد وجودة المواد الموردة، التحقق من تفعيل بنود الغرامات أو التعويض عند الإخلال بشروط التعاقد

وبهذا يضمن التدقيق الداخلي حماية أصول الشركة، تقليل الفاقد، وتعزيز الشفافية في العلاقة مع الموردين.

الامتثال والتراخيص

تشمل التزام الشركات بمتطلبات الجهات التنظيمية مثل الطيران المدني، الدفاع المدني، البلدية، وزارة البيئة، وهيئة حماية المستهلك. وتتضمن إصدار وتجديد التراخيص، إعداد تقارير دورية، والتأكد من تطبيق القوانين واللوائح على مستوى جميع الأنشطة. الهدف هو ضمان استمرار النشاط بشكل قانوني وتفاذي العقوبات. لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: فرض غرامات أو إيقاف النشاط عند اكتشاف مخالفات، انتهاء صلاحية تراخيص أساسية مثل ترخيص تشغيل طيران أو رخصة مطعم أو محطة وقود، تقديم تقارير غير دقيقة أو غير مكتملة للجهات التنظيمية. من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: مراجعة سجلات

تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

الشال: تعميم هيئة الصناعة بشأن القسائم بلا حيثيات... ولا يميز بين الملتزم والمخالف

على هيئة
الصناعة شرح
حيثيات قرارها لعل فيه
ما يقنع

الخطوة تخالف
المستهدفات
المعلنة لتنويع مصادر
الدخل

لجنة التحقق
تشكل بعد
وليس قبل عقاب
الجميع...

لا توجد اشتراطات
تسمح حين تحققها
 باستعادة حقوق المستثمر
السابقة

فالكل
مذنب حتى
يثبت البريء
براءته

أهم المآخذ أن
قرار القسائم
الصناعية بدون قيد
زمني

التعامل مع الاستثمارات طويلة الأجل يتطلب تضييق مساحة المجهول للحد الأدنى

وفر بحدود 1.442 مليار دينار كويتي في المصروفات العامة بحسب لوزارة المالية



أجنبية مباشرة بنحو 4.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 139.6 مليار دولار أمريكي للإمارات، 95.2 مليار دولار أمريكي للسعودية، 29.6 مليار دولار أمريكي لعمان و14.5 مليار دولار أمريكي للبحرين. ولعل الأهم هو أن الكويت طردت استثمارات محلية مباشرة في نفس السنوات بحدود 58.7 مليار دولار أمريكي، أي بعجز بين الداخل والخارج بحدود 54.4 مليار دولار أمريكي.

وفي الكويت، تحتكر الدولة نحو 90 % من الأراضي غير المستغلة، ذلك أدى إلى ارتفاع بمستوى أسعارها إلى ما هو خارج قدرة معظم المستثمرين على الإنتاج السلعي والخدمي المنافس لو قام بشراء أرض المشروع ما يجعل مصير معظم المشروعات خاضع لقرار حكومي، وهو وضع محبط لمستقبل نمو الاقتصاد المحلي الساعي - نظرياً - إلى الفكك التدريجي من اعتماده الطاغي والخطر على النفط. وتعميم من هذا النوع، يخالف كل المستهدفات المعلنة لتنويع مصادر الدخل، ويفترض في الهيئة العامة للصناعة أن تشرح حيثيات تعميمها لعل فيها ما يقنع، ولا أحد ضد التنظيم إلى الأفضل، وإن وجدت الحيثيات المبررة للتعميم، فلا بد من القطع بالمدى الزمني القصير للانتهاء من مواءمة الأوضاع. مؤشر إيجابي يمكن أن يحتذى ما صدر الأسبوع الفائت من نفس الهيئة حول مستقبل استحقاق القسائم في مدينة الشداية الصناعية بالربط عند منحها ما بين توافق

من اضطراب التعامل مع المسحوبة جنسياتهم، ما يعني أن قواعد التعامل قد اختلت على المرتبطين بالمستثمر بشكل مباشر وغير مباشر.

وتداعيات التعميم قد تكون كبيرة، فالمستثمر طويل الأجل يهتم حين الالتزام باستثماره بحسابه لمخاطره التجارية، فهو يدرس السوق ويقدر حجم الطلب على منتجه السلعي أو الخدمي، ويحسم قراره بالمضي فيه إن توقع تحقيق عائد مالي مجزي، ويتحمل عواقب قراره إن أخطأ. والدولة، التي ترغب في توظيف مواردها الخاصة والعامة لتحقيق عائد اقتصادي مجزي، مثل فرص العمل المواطنة المستدامة وحفز النمو الاقتصادي وجلب أو وفر خروج العملة الصعبة أو دعم توسعة الوعاء الضريبي، تدعم ما يتوافق من الاستثمارات الخاصة مع أهداف الاقتصاد الكلي. والتعميم المذكور ليس فقط مناقض لمثل هذا التوجه، ولكنه طارد لمن تبقى ممن يؤمنون بالالتزام بالاستثمار المباشر طويل الأمد في الاقتصاد الكويتي لأن ما حدث ليس ضمن المخاطر الممكن حسابها.

بيئة الاستثمار الطارئة، وحتى قبل تعميم الهيئة العامة للصناعة الأخير، تسببت في فشل الاقتصاد الكويتي في إغراء الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل الأهم، أدت إلى طرد الاستثمار المحلي المباشر. وتشير أرقام السنوات الخمس الأخيرة 2020 - 2024، إلى أن الكويت استقبلت استثمارات

القسائم الصناعية والحرفية والتجارية

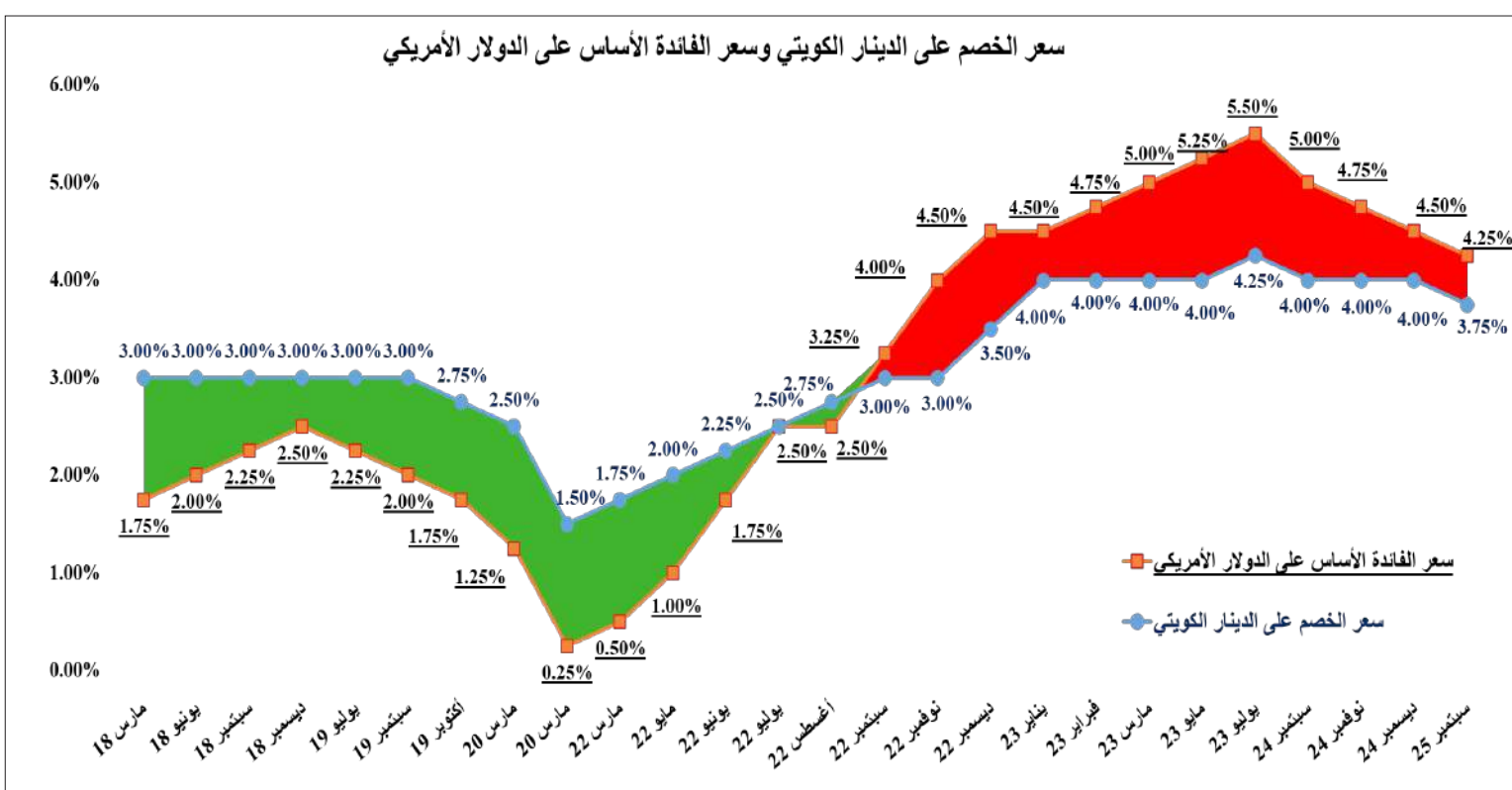
ذكر تقرير صادر عن « الشال » تناول عدد من القضايا، أنه في بتاريخ 10 سبتمبر الجاري صدر تعميم من الهيئة العامة للصناعة بوقف كل إجراءات التنازل عن التراخيص الصناعية وعقود القسائم الصناعية التابعة لها، ووقف إجراءات التنازل عن جميع عقود القسائم الخدمية والحرفية، وعدم القيام بأي إجراء من إجراءات التحويل على جميع أنواع التراخيص والعقود في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة بدءاً من 10/09/2025 وحتى إشعار آخر.

المآخذ على التعميم كثيرة، على سبيل المثال، أولى المآخذ أنه صدر من دون حيثيات، فهو قرار جمعي لا يميز بين المجدي والملتزم وبين المخالف، ولا يقدم أي اشتراطات تسمح حين تحققها باستعادة حقوق المستثمر السابقة، ولجنة التحقق تشكل بعد، وليس قبل، عقاب الجميع، أي الكل مذنب حتى يثبت البريء براءته. ثاني المآخذ هو أنه قرار بدون قيد زمني، فالتعامل مع الاستثمارات طويلة الأجل يتطلب ضيق مساحة المجهول إلى أدنى الممكن، وغياب الحيثيات وغياب الحد الزمني، يضع المستثمرين في حالة من الضياع. ثالث المآخذ، هو أن القرار يزيد من مساحة المجهول ليس فقط للمستثمرين، وإنما لعملائهم، مؤجرين بالباطن أو زبائن، إضافة إلى القطاع المصرفي الدائن ثاني أكبر الموظفين للعمالة المواطنة والأول مهنية واحتراف والذي لازال يعاني



تراجع لقيمة العجز المقدّر بنحو 5.636 مليار دينار إلى عجز فعلي بحدود 1.056 مليار

خفض سعر الفائدة خليجياً يعتبر تطور في صالحها



المشروع مع أهداف الاقتصاد الكلي وهدف المستثمر، مثال يمكن أن يطبق بالتدريج وليس بقرار نافذ ومفاجئ على كل ما عداه من قسائم.

الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2025

صدر بيان في «الكويت اليوم» حول أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2025، أرقام البيان تذكر بأن المصروفات الفعلية بلغت نحو 23.113 مليار دينار كويتي، بوفر بحدود 1.442 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة العامة والبالغة 24.555 مليار دينار كويتي. وبلغت الإيرادات الفعلية نحو 22.057 مليار دينار كويتي بارتفاع بحدود 3.138 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة بالموازنة والبالغة 18.919 مليار دينار كويتي. ذلك ساهم في تقليص رقم العجز المقدّر من نحو 5.636 مليار دينار كويتي في تقديرات الموازنة، إلى عجز فعلي في الحساب الختامي بحدود 1.056 مليار دينار كويتي، وبينما يحسب لوزارة المالية تحقيق وفر في المصروفات من ناحية دوره في خفض مستوى العجز، لا يحسب الوفر الناتج عن زيادة إيرادات النفط سوى لاشتداد الأحداث الجيوسياسية.

ويذكر بيان الحساب الختامي أن الكويت قد حققت عجزاً فعلياً في موازنتها في تسع سنوات من أصل السنوات المالية العشر الفائتة، بينما حققت فائضاً في سنة مالية واحدة، ومعظم الفائض يعزى لأحداث استثنائية، والمحصلة للسنوات المالية العشر (2015/2016 – 2024/2025) كانت عجزاً متراكماً بنحو 28.98 مليار دينار كويتي. والقراءة في أداء الموازنة من واقع حساباتها الختامية تؤكد أن تركيب نفقاتها يتغير إلى الأسوأ، والحساب الختامي للسنة المالية الفائتة يوزعها إلى 80.7 % رواتب وأجور ودعوم، و8.3 % مصروفات رأسمالية، و10.9 % مصروفات أخرى، أي أن مرونة التحكم في النفقات قاربت الصفر، ونفعها في دعم أداء الاقتصاد وخلق فرص عمل ضئيل جداً.

وفي جانب الإيرادات، تؤكد تطورات العجز والفائض في حسابات السنوات المالية الختامية العشر الفائتة، بأنهما مجرد متغيران تابعان بشكل شبه كامل لحركة أسعار وإنتاج النفط، وهما متغيران خارج نطاق قدرة الإدارة العامة على التحكم فيهما. ولا جديد في أرقام الحساب الختامي سوى تكرار التأكيد على استمرار جهود الإصلاح في الماضي والحاضر، ونوايا الإصلاح المتواضعة في المستقبل، تظل نوايا لا تدعمها وقائع التاريخ ولا مؤشرات الحاضر.

أسعار الفائدة

قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتاريخ 17 سبتمبر 2025 خفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية لتصبح 4.00 % - 4.25 %، وبينما كان هناك غلبة كبيرة توقعت خفض، كان الخلاف حول حجمه، ويبدو أن الفيدرالي مال إلى خفض الحد الأدنى نتيجة ارتفاع حالة عدم اليقين. آخر بيانات التضخم التي صدرت الأسبوع قبل الفائت تشير إلى استمرار الضغوط التضخمية في شهر أغسطس الفائت بارتفاعها بنحو 0.4 % عن مستوى شهر يوليو وفيه أيضاً حققت ارتفاعاً بنحو 0.2 %، أي أن ارتفاع الفجوة ما بين المستهدف البالغ 2.0 % والواقع بلغ نحو 0.9 %. وعلى النقيض، لازال سوق العمل يشير إلى ضعف في مستويات التوظيف، ولازالت الحرب التجارية تهدد بالضغط على نمو الاقتصاد العالمي، وبدرجة أكبر على نمو الاقتصادات الرئيسية ضمنه، وبشكل أكبر للاقتصادات الأوروبية والاقتصاد البريطاني. ومع تناقض قراءة المؤشرات المرجحة لعدم الخفض وتلك الداعمة له، ربما يكون للضغط



لاقتصادها في العامين على التوالي بحدود 3.1 % و4.2 %. ولأن العامل المؤثر في حركة أسعار الفائدة لدول الإقليم هو تبعية أسعار الفائدة لديها لمستوى سعر الفائدة على الدولار الأمريكي المرتبطة به أسعار عملاتها إما كلياً أو بنسبة طاغية ما يحفظ توطين عملاتها، فخفض سعر الفائدة يعتبر تطور في صالحها. لذلك، قامت البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي الست بخفض مماثل لأسعار فائدتها، ومع ارتفاع مستويات الدين لقطاعاتها العامة والخاصة، يفترض أن يحقق خفض أسعار الفائدة على عملاتها انخفاضاً لتكاليف التمويل، وإن استمر الخفض لاحقاً والتوقعات ترجح خفضين مماثلين حتى نهاية العام الجاري، فقد ينقذ بعض المأزومين، وربما يحفز النمو. ويبقى ذلك وصف عام، وهناك تفاوت بعضه كبير بين وضع اقتصاد وآخر ضمن دول المجلس، ومعه قد يكون النفع متفاوت.

السياسي وزن مؤثر في ميل قرار الفيدرالي للتخفيض، ويظل مستوى التخفيض دون رغبة الرئيس الأمريكي الذي يريده خفضاً كبيراً ومتسارعاً.

وتشير أرقام صندوق النقد الدولي حول التضخم المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنها لا تشارك الاقتصاد الأمريكي معظم قلقه، فأخر الأرقام حول التضخم تشير إلى أنه من المحتمل أن يراوح ما بين أعلاها - الكويت - بنحو 2.3 % في عام 2025 ونحو 2.1 % لعام 2026، وتهبط لأدناها - البحرين - إلى 1.0 % و1.5 % للعامين على التوالي، وهي معدلات مقبولة في اقتصادات عالية الانكشاف. وتشير أرقامه لتوقعات نموها الاقتصادي بنحو 4.0 % لأعلاها - الإمارات - في عام 2025 و5.0 % لأعلاها - قطر - في عام 2026، و1.9 % لأدناها - الكويت - لعام 2025 و3.0 % لأدناها - البحرين - لعام 2026، ومعدل النمو الموزون

مع ارتفاع مستويات الدين خفض الفائدة سيقصر تكاليف التمويل



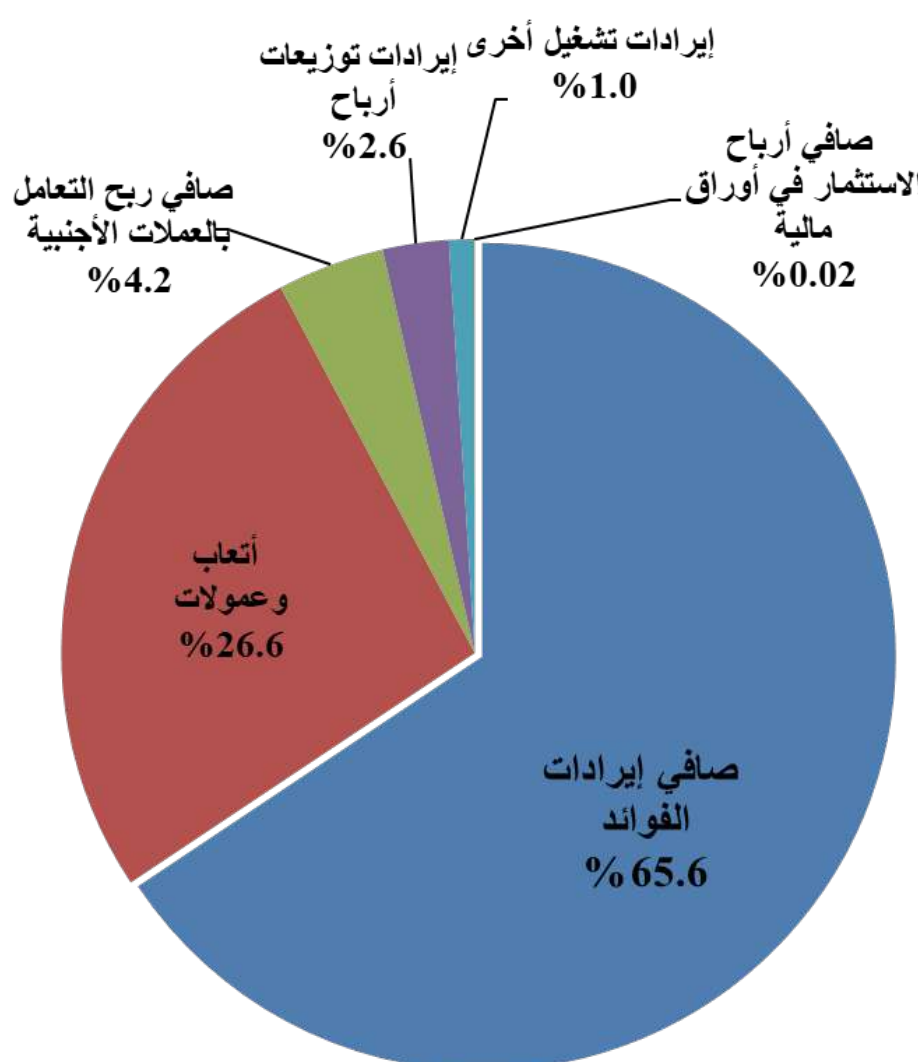
نتائج البنك التجاري الكويتي - النصف الأول 2025

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 60.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 62.7 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2024، أي أن البنك سجل انخفاضاً بنحو 2.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.6%. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى، إضافة إلى انخفاض الربح التشغيلي للبنك.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.6 %، لتبلغ نحو 91.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 89.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 641 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.1 %، وصولاً إلى نحو 60 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 59.3 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 878 ألف دينار كويتي وبنسبة 3.7 %، ليبلغ نحو 24.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 23.4 مليون دينار كويتي. بينما سجل بند صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية انخفاضاً بنحو 623 ألف دينار كويتي أو بنسبة 14.0 %، ليبلغ نحو 3.8 مليون دينار كويتي مقابل نحو 4.4 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 8.1 %، وصولاً إلى نحو 31.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.8 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2025



دينار كويتي، أي بانخفاض بقيمة 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 34.3- %، مما انعكس سلبياً على صافي الأرباح. وعليه، انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 66.1 % بعد

نحو 34.1 % بعد أن كانت عند نحو 32.0 %. وبلغ صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى نحو 3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.5 مليون

البيان	2025/06/30		2024/06/30		التغير
	(ألف دينار كويتي)		(ألف دينار كويتي)		
مجموع الموجودات	4,859,044		4,770,813	88,231	1.8%
مجموع المطلوبات	4,123,524		4,102,400	21,124	0.5%
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	735,218		668,149	67,069	10.0%
مجموع الإيرادات التشغيلية	91,381		89,920	1,461	1.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	31,125		28,804	2,321	8.1%
صافي المعكوس من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى	2,957		4,500	-1,543	-34.3%
الضرائب	2,827		2,944	-117	-4.0%
صافي الربح	60,386		62,672	-2,286	-3.6%
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	2.5%		2.8%		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	16.3%		18.9%		
**العائد على معدل رأس المال	57.7%		62.9%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	30.6		31.8	-1.2	-3.8%
إقبال سعر السهم (فلس)	530		500	30	6.0%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	8.7		7.9		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.6		1.5		

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يونيو 2025

مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 8.7 ضعف مقارنة مع 7.9 ضعف، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنسبة 3.8- % مقابل ارتفاع سعر السهم وبنسبة 6.0 % مقارنة مع 30 يونيو 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 مرة مقابل 1.5 مرة للفترة المماثلة من العام الفائت.

(ROE) إلى نحو 16.3 % مقارنة بنحو 18.9 % . وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضاً حين بلغ نحو 2.5 % قياساً بنحو 2.8 % . ومعه انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، ببلوغه نحو 57.7 % قياساً بنحو 62.9 % . وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 30.6 فلس مقارنة بنحو 31.8فلس. وبلغ

أن كان نحو 69.7 % . وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.859 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 4.1 % وقيمته 193.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024، وارتفع بنسبة 1.8 % أو بنحو 88.2 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2024، حينها بلغ نحو 4.771 مليار دينار كويتي. وارتفع بند المستحق من البنك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 223.9 مليون دينار كويتي ونسبته 98.2 %، ليصل إلى نحو 451.6 مليون دينار كويتي (9.3 % من إجمالي الموجودات) مقابل 227.6 مليون دينار كويتي (4.9 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 29.6 % أو ما قيمته 103.3 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2024، حين بلغ نحو 348.3 مليون دينار كويتي (7.3 % من إجمالي الموجودات). وسجلت محفظة قروض وسلف والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، انخفاضاً بلغ قدره 15 مليون دينار كويتي ونسبته 0.5- %، لتصل إلى نحو 2.792 مليار دينار كويتي (57.5 % من إجمالي الموجودات) مقابل 2.807 مليار دينار كويتي (60.2 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 1.9 % أو ما قيمته 51.5 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2024، حين بلغ نحو 2.740 مليار دينار كويتي (57.4 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 94.8 % مقارنة بنحو 89.3 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 203.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.2 %، لتصل إلى نحو 4.124 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.920 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024، وارتفعت بنحو 21.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.5 % مقارنة بنحو 4.102 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.9 % مقارنة بنحو 86.0 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 756.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 13.4 نقطة ونسبته 1.8 % عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 120.7 نقطة أي ما يعادل 19.0 % عن إقبال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		18/09/2025	5202/90/11	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	P	944.9	2.9	756.6	28.5
2	بنك الخليج	345.7	338.8	2.0	306.7	12.7
3	البنك التجاري الكويتي	691.4	649.4	6.5	665.7	3.9
4	البنك الأهلي الكويتي	242.3	239.0	1.4	206.9	17.1
5	بنك الكويت الدولي	341.0	341.0	0.0	232.0	47.0
6	بنك برقان	396.6	405.0	(2.1)	261.4	51.7
7	بيت التمويل الكويتي	4,318.7	4,296.3	0.5	3,727.9	15.8
	قطاع البنوك	964.1	945.8	1.9	791.4	21.8
8	شركة التسهيلات التجارية	167.4	168.9	(0.9)	176.1	(4.9)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,687.2	1,610.8	4.7	1,283.6	31.4
10	شركة الاستثمارات الوطنية	328.4	318.4	3.1	319.6	2.8
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	296.8	297.8	(0.3)	328.6	(9.7)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	100.1	96.4	3.8	99.1	1.0
	قطاع الاستثمار	325.1	317.6	2.4	302.2	7.6
31	شركة الكويت للتأمين	120.0	114.4	4.9	130.1	(7.8)
14	مجموعة الخليج للتأمين	764.4	789.5	(3.2)	980.4	(22.0)
15	الشركة الأهلية للتأمين	365.6	376.6	(2.9)	370.5	(1.3)
16	شركة وربة للتأمين	242.1	243.4	(0.5)	206.8	17.1
	قطاع التأمين	299.8	304.1	(1.4)	340.7	(12.0)
71	شركة عقارات الكويت	899.3	873.1	3.0	528.5	70.2
18	شركة العقارات المتحدة	638.5	564.8	13.0	280.0	128.0
19	الشركة الوطنية العقارية	340.4	337.9	0.7	300.7	13.2
20	شركة الصاحية العقارية	1,860.4	1,911.8	(2.7)	1,776.2	4.7
	القطاع العقاري	533.1	514.0	3.7	354.6	50.3
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	433.8	422.8	2.6	374.0	16.0
22	شركة أسمنت الكويت	523.1	521.6	0.3	342.2	52.9
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	856.1	869.7	(1.6)	719.4	19.0
	القطاع الصناعي	415.5	413.0	0.6	342.2	21.4
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	726.3	726.3	0.0	728.2	(0.3)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,215.4	1,145.3	6.1	1,924.4	(36.8)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	897.0	887.6	1.1	725.3	23.7
27	شركة سترجي القابضة	85.9	83.7	2.6	58.5	46.8
	قطاع الخدمات	815.2	797.5	2.2	839.7	(2.9)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	99.2	95.8	3.5	89.2	11.2
	قطاع الأغذية	438.8	438.0	0.2	436.4	0.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	956.5	993.3	(3.7)	622.5	53.7
	الشركات غير الكويتية	194.4	196.2	(0.9)	177.4	9.6
	مؤشر الشال	756.9	743.5	1.8	636.2	19.0

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

ملتقى استراتيجي جمع قادة التكنولوجيا وصنّاع القرار في الكويت

«زين تك» و«مايكروسوفت» يضعان الذكاء الاصطناعي في صميم رؤية الكويت 2035

القمة سلطت الضوء على تعزيز القدرات الوطنية في الذكاء الاصطناعي وتحويل الطموحات الرقمية إلى واقع عملي



المرزوق متوسلاً قيادات زين تك ومايكروسوفت والجهات الحكومية



حمد المرزوق متحدثاً خلال الملتقى

نظمت زين تك، المزود المتكامل للحلول الرقمية التابع لمجموعة زين، بالتعاون مع مايكروسوفت ملتقى مستقبل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الكويت، والذي جمع نخبة من كبار صنّاع السياسات الحكومية وقادة التحول الرقمي. حيث انعقدت الفعالية يوم الأربعاء الماضي، 17 سبتمبر، في فندق والدورف أستوريا بالكويت، بهدف تسريع أجندة الذكاء الاصطناعي الوطنية عبر تقنيات سحابية آمنة ومرنة وذات سيادة، بما يتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035.

وجاء الملتقى بعد نجاح محطاته السابقة والتي أقيمت في الرياض ودبي وعمّان، حيث سلطت الضوء على كيفية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية من مايكروسوفت محلياً، عبر توظيف خبرات زين تك المتخصصة، لتمكين المؤسسات الحكومية من تحديث عملياتها، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى تحقيق أهداف السياسة الرقمية الوطنية.

كما تزامن الملتقى مع محطة فارقة تتمثل في للاستعداد لإطلاق أول مركز إقليمي لخدمات Microsoft Azure مدعم بالذكاء الاصطناعي في الكويت، ما يعزز سيادة البيانات الوطنية ويرسخ مرونة القطاع العام. كما شكّل الملتقى منصة لعرض تطبيقات عملية للذكاء الاصطناعي قيد التنفيذ بالفعل في المنطقة، مع إبراز كيفية تكييفها لتلبية الاحتياجات الوطنية.

وقال حمد المرزوق، الرئيس التنفيذي لحلول الأعمال في زين الكويت: "نركّز اليوم على تحويل

وطنية تتنامى مع الوقت وتحقق الأهم: خدمات عامة أسرع، بنية تحتية أكثر أماناً، صحة وتعليم أفضل، صمود سيبراني أقوى، وإنتاجية أعلى للقطاع الخاص."

وأضاف: "من خلال زين تك ندمج الاتصال الموثوق مع المنصات السحابية والأمن السيبراني

الطموح الرقمي للكويت إلى نتائج قابلة للقياس باستخدام الذكاء الاصطناعي. إن القيادة في الذكاء الاصطناعي تعني بناء قدرات وشراكات تمتد عبر الوزارات والقطاعات، لأننا نرى أنه عندما تتوافق السياسات والمنصات والكفاءات والمعايير الأمنية، يصبح الذكاء الاصطناعي قدرة

استعرضت نماذج وتطبيقات حقيقية لتحديث العمليات وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين باستخدام حلول الحوسبة السحابية قبيل إطلاق مركز خدمات Microsoft Azure الإقليمي في الكويت

شهدت حضور نخبة من صناع القرار والمسؤولين عن مسيرة التحول الرقمي



مدير مايكروسوفت الكويت علاء الدين كريم مُتحدثاً

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك السحابة، الأمن السيبراني، البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، المدن الذكية، الدرونز، الروبوتات، والتقنيات الناشئة. تستفيد زين تك من الانتشار العالمي لمجموعة زين، وبصمتها الدولية الفريدة، والبنية التحتية عبر عملياتها في الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، الأردن، العراق، الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في الأسواق الرئيسية الأخرى في الشرق الأوسط.

تشكل شركة زين تك ركيزة أساسية في تطور أعمال شركة زين الجوهريّة في قطاع الاتصالات، لتعزز من موقعها وتبني على نقاط قوتها المتعددة مما يمكنها من الابتكار والاستثمار والنمو في مجالات تتخطى نطاق خدمات الاتصالات المتنقلة؛ الأمر الذي يساهم بتحقيق رؤية شركة زين كمزود اسلوب حياة رقمي متطور معاصر ورائدة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بدعم التحول الحكومي المستدام من خلال الابتكار الواقعي، والذكاء الاصطناعي المسؤول، والبنية التحتية الرقمية الآمنة. ومع وجود خطط لمزيد من التعاون في المنطقة، شكل الحدث خطوة محورية لدفع رؤية الكويت قدماً عبر تقديم بنية تحتية متقدمة، وخدمات أذكي، وأنظمة مستدامة للقطاع العام.

عن زين تك ZainTECH

زين تك ZainTECH هي مزود إقليمي للحلول الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضم أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة زين لتقديم عرض قيمة فريد للحلول والخدمات الرقمية الشاملة تحت سقف واحد. تقود الشركة التحول الرقمي للعملاء في المؤسسات والمؤسسات العامة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال توفير مركز للتميز والحلول المدارة عبر العديد من قطاعات

والبيانات والذكاء الاصطناعي ضمن منظومة متكاملة، وتتعاون مع قادة عالميين، على رأسهم مايكروسوفت، لتقديم منصات عالمية المستوى للكويت. سنستثمر في البنية التحتية، ونقدم أفضل التقنيات، وننمي الكفاءات المحلية ليصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً موثقاً من الحياة اليومية ومحرراً للنمو المستدام.

ومن جانبه، قال أندرو حنا، الرئيس التنفيذي لزين تك: "هذا الحدث كان يتمحور حول التنفيذ، أي تحويل الطموح الرقمي إلى واقع عملي. اليوم نرى جاهزية القطاع العام في الكويت لتوسيع نطاق الحلول المجربة التي تعالج التحديات الحرجة، وبالتعاون مع مايكروسوفت، نقدم تقنيات آمنة وموثوقة ومستعدة للمستقبل لدعم أهداف الكويت الوطنية وتعزيز المرونة وخدمة المواطنين بشكل أفضل."

وشهد الملتقى عرض مجموعة من الحلول المتاحة بالفعل في السوق، بما في ذلك الاتصال الآمن عبر Azure ExpressRoute، والبنية السحابية المرنة لضمان استمرارية الخدمات، ومساعدات الذكاء الاصطناعي من OpenAI لتعزيز التفاعل مع الجمهور، وأدوات الذكاء الاصطناعي المخصصة للقطاعات المختلفة مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الخدمات الطارئة، جميعها مدعومة بخبرات زين تك المحلية والمعرفة بالتشريعات ومتطلبات الامتثال، وخبرتها الشاملة في الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وقال علاء الدين كريم، مدير شركة مايكروسوفت في الكويت: "مع الخطوات الحاسمة التي اتخذتها الحكومة الكويتية لوضع البلاد في موقع ريادي كمركز إقليمي للذكاء الاصطناعي، تعكس شراكة مايكروسوفت مع زين تك انسجام القطاع الخاص مع هذا التوجه الوطني. ويُعد ذلك مثالا قويا على كيفية مساهمة الذكاء الاصطناعي في تغيير كيفية سير الأعمال في القطاع الحكومي والحياة اليومية، وتسريع مستقبل الكويت الرقمي." هذا وتؤكد إقامة هذا الملتقى التزام الشركتين



الملتقى شهد حضور نخبة من قياديي القطاع الحكومي

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة



estate.groupe@outlook.com



50131108



للتواصل:

يقام بأرض المعارض خلال في الفترة من 22 إلى 27 سبتمبر

بنك الخليج يوفر خصومات حصريّة وحلولاً تمويلية مرنة في معرض «عالم السيارات»

فوائد صفرية بالتعاون مع 10 وكالات كبرى وخصومات تصل إلى 500 دينار لدى أخرى

العملاء والرد على استفساراتهم من خلال الموقع والتطبيق الإلكتروني لبنك الخليج وعند زيارة أي فرع من فروع بنك الخليج المنتشرة في مختلف مناطق الكويت.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.



ويتطلع الى خدمتهم وراحتهم، من خلال تواجد موظفيه في معارض السيارات، المنتشرة جغرافيا في مختلف مناطق الكويت (منطقة الري والشويخ والأحمدي والفحاحيل وأسواق القرين، والجبراء) في الفترتين الصباحية والمسائية، حيث يستقبل العملاء كوكبة مميزة ومنتقاة من موظفي بنك الخليج المتواجدين لخدمتهم في المعارض، والمتأهبين لتلبية متطلبات

خدمات مميزة لجميع العملاء ومساعدتهم على اختيار المعرض المناسب لهم، من أجل شراء سيارة بشروط ائتمانية ميسرة، كما تراعي مكاتبنا الدائمة في تلك المعارض على خصوصية العميل وإنجاز معاملاته بسرعة، انطلاقاً من رغبتها في تعزيز تجربته العميل، وفقاً لأعلى معايير الجودة المعمول بها مصرفياً. ويولي البنك اهتماماً كبيراً لرضا العملاء

في إطار حرصه على التواصل مع عملائه، أعلن بنك الخليج عن مشاركته في معرض عالم السيارات، الذي يقام بأرض المعارض على مدى 6 أيام، خلال الفترة من 22 إلى 27 سبتمبر، بمشاركة عدد كبير من وكالات السيارات والشركات والبنوك.

وكعادته، يحرص بنك الخليج على توفير أرقى الخدمات المصرفية والحلول التمويلية لعملائه في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها قطاع السيارات، حيث يوفر حلولاً تمويلية ميسرة يستفيد منها جميع العملاء من المواطنين والمقيمين، لدى جميع وكلاء بيع السيارات في الكويت.

وبالتعاون مع 10 من كبرى وكالات السيارات في الكويت، يوفر بنك الخليج قروضاً لشراء السيارات بدون فوائد (0% فوائد)، بمبالغ تصل إلى 25 ألف دينار، ولمدة سداد مرنة تصل الى 5 سنوات، كما يحظى العملاء بخصومات تصل الى 500 دينار لدى العديد من الوكالات الأخرى، فضلاً عن خصومات خاصة طوال أيام المعرض. ويحرص بنك الخليج دائماً على تقديم

عطورات

مقامس

maqames -perfume

55205700



اختتام البطولة الأكبر في الكويت

نجاح لافت وإقبال غير مسبوق في Boubyan E-Cup بمشاركة أكثر من 1500 لاعب



تغطية بودكاست للتعليق ونقل أجواء المباريات النهائية



تتويج أبطال Boubyan E-Cup

مضيفاً أن قريباً سوف يتم الإعلان عن آلية المشاركة والتسجيل لمنح الفرصة لكل محبي ومحترفي الألعاب الإلكترونية للمنافسة محلياً والانطلاق لتمثيل الكويت في المحافل الإقليمية والعالمية. وأشار الصقعي إلى أن إطلاق Boubyan E-League يعكس رؤيتنا المؤسسية بأن الرياضات الإلكترونية أصبحت اليوم قطاعاً اقتصادياً وتنموياً متكاملًا. نحن في بوبيان نؤمن بأن دورنا لا يتوقف عند تقديم الخدمات المصرفية، بل يمتد ليشمل المساهمة في بناء قطاعات جديدة تدعم الاقتصاد وتفتح مسارات مستقبلية للكويت.

** حلول ومزايا حصرية لعالم الألعاب الإلكترونية

وكشف أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق مفاجآت وفرص حصرية لشريحة اللاعبين والمهتمين بالألعاب الإلكترونية، عبر منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة إلى جانب عروض خاصة للألعاب الإلكترونية، لتكون Boubyan E-League بداية الانطلاقة لهذه الفئة من عملاء البنك أو غير العملاء، بما يجعلها جزءاً أساسياً من حلول "بوبيان" وعروضه وخدماته الحصرية، وبما يضمن لكل لاعب أو مهتم أن يجد كل ما يحتاجه من خدمات أو مزايا لدى بنك بوبيان. واستكمل «بوبيان» يتابع عن قرب أهم التطورات والمستجدات العالمية ويحرص على ترجمتها محلياً، ومن خلال Boubyan E-League، نضع الكويت على الخريطة العالمية لهذه الصناعة، ونؤكد أننا سنكون جزءاً فاعلاً فيها، مؤكداً حرص بوبيان على إطلاق مبادرات تترك أثراً إيجابياً ومستداماً في المجتمع.

** الألعاب الإلكترونية .. لغة عالمية

وأختتم الصقعي مؤكداً أن الألعاب الإلكترونية اليوم أصبحت لغة عالمية يتقنها شبابنا. ومن خلال هذه البطولة نتيح لهم بيئة منظمة وآمنة لممارسة شغفهم بعيداً عن المنصات الفردية غير الرسمية. هذه البطولة استثمار مباشر في الطموحات والطاقات الشابة، ورسالة بأن بوبيان سيكون دائماً الأقرب لهم.



وليد الصقعي:

• بوبيان يقود مستقبل
الرياضة الإلكترونية
في الكويت .. وإطلاق
Boubyan E-League
قريباً

• نتابع تطورات
ومستجدات عالم الألعاب
الإلكترونية عالمياً ونحرص
على ترجمتها محلياً

اختتم بنك بوبيان بطولة Boubyan E-Cup 2025 الخاصة بلعبة FC 25، والتي شهدت مشاركة غير مسبوقة تجاوزت 1,500 لاعب، وسط أجواء مليئة بالحماس والتحمي وتفاعل جماهيري لافت من عشاق ومحبي الألعاب الإلكترونية. وقال المدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان، وليد الصقعي "نجاح هذه النسخة غير المسبوق من بطولة Boubyan E-Cup يجسد حجم الانتشار الذي وصلت إليها الألعاب الإلكترونية في الكويت، ويؤكد أن شريحة الشباب تمتلك طاقات ومهارات تستحق أن تجد منصات رسمية وبيئات منظمة تحتضنها وتدعمها."

** تتويج الأبطال

وشهدت البطولة منافسة قوية انتهت بتتويج الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى، حيث حصل علي العنزي على المركز الأول وجائزة قدرها 1,200 د.ك مع فرصة خوض التصفيات النهائية المؤهلة لتمثيل المنتخب الكويتي للألعاب الإلكترونية، بينما حصل خالد عبدالباسط على المركز الثاني وجائزة 800 د.ك، ونال خالد الشمري المركز الثالث، وجائزة 500 د.ك.

وجرى تقديم جوائز مميزة لتكريم الأداء الاستثنائي للمشاركين، وشملت جائزة «أفضل هداف» وجائزة «أفضل Clean Sheet»، إلى جانب جوائز وهدايا فورية للجمهور والمشجعين الحاضرين.

** Boubyan E-League

وأضاف الصقعي "النجاح الكبير الذي حققته Boubyan E-Cup يمثل لنا مرحلة جديدة نحو خطوة أكبر، وهي إطلاق Boubyan E-League قريباً، لتكون البطولة الرسمية الأولى من نوعها في الكويت، والمعتمدة من اللجنة الأولمبية الكويتية. ما حققناه في هذه البطولة هو تمهيد لمسار أكبر، يعكس رؤيتنا لمستقبل هذه الرياضة في الكويت." وأوضح أن النسخة الأولى من Boubyan E-League ستضم أربع ألعاب إلكترونية مختلفة، وهو ما يعكس القدرة على استقطاب مختلف شرائح اللاعبين،

محطة جديدة في مسيرة التخطيط الرقمي للثروات

The Family Office تطلق تطبيق Financial Goal للجوال

أحدث ابتكارات The Family Office يتيح التخطيط الاستثماري القائم على الأهداف عبر الجوال ما ييسّط وصول المستثمر الخليجي إلى فرص الأسواق الخاصّة



أعلنت The Family Office، الشركة الرائدة في مجال إدارة الثروات في الخليج، عن إطلاق تطبيق Financial Goal عبر App Store و Google Play. يعد هذا الإطلاق أحدث إنجازات الشركة ضمن جهودها المستمرة لتبسيط رحلة الاستثمار وتوسيع نطاق الوصول إلى فرص استثمارية مخصّصة في الأسواق الخاصّة، من خلال حلول رقمية سهلة الاستخدام.

يتيح تطبيق Financial Goal للمستخدمين تحديد أهدافهم المالية المتوسطة وطويلة الأجل ومتابعة تقدمها، كالتخطيط للتقاعد أو تمويل تعليم الأبناء أو ترك إرث مستدام، مع إمكانية تصوّر سيناريوهات مستقبلية مختلفة وبناء استراتيجيات استثمارية مخصّصة بالتعاون مع المستشارين الماليين في الشركة.

ويعكس إطلاق التطبيق التزام The Family Office بالبقاء في طليعة الابتكار، وتزويد المستثمرين في المنطقة بأدوات تجمع بين سهولة الاستخدام، والوصول إلى استثمارات كانت حكرًا على المؤسسات، ورؤية استراتيجية طويلة الأمد.

من أبرز ميزات التطبيق:

- ✱ التخطيط المالي من أي مكان: حدّدوا أهدافكم المالية وتابعوا تقدمها في أي وقت ومن أي مكان عبر الهاتف الجوال.
- ✱ تصوّر سيناريوهات مالية مختلفة: يمكنكم فهم النتائج المحتملة بناءً على الدخل والأصول والالتزامات، وتعديل الخطة بناءً على ذلك.
- ✱ استراتيجيات استثمارية مخصّصة: يمكنكم الوصول إلى استثمارات منوّعة في الأسواق الخاصّة، بما في ذلك الأسهم الخاصّة والائتمان الخاص والعقارات، من خلال تخطيط مدعوم بخبرة المتخصّصين.

✱ التكامل مع تطبيق العملاء: يمكن لعملاء The Family Office الحاليين الوصول إلى Financial Goal مباشرة من خلال تطبيق العملاء، دون الحاجة إلى استخدام تطبيقات منفصلة.

معلّقًا على إطلاق هذا التطبيق، قال عبد المحسن العمران، مؤسس شركة The Family Office ورئيسها التنفيذي: ”في The Family Office، نواصل الابتكار لتقديم حلول تسهّل على عملائنا مواجهة التعقيدات بثقة ووضوح. ويشكّل إطلاق تطبيق Financial Goal خطوة جديدة

لمحة عن The Family Office:

تخضع The Family Office في البحرين ودبي، ومكتبها لإدارة الثروات The Family Office International Investment Company في الرياض، ومكتبها للاستشارات الاستثمارية في الكويت «شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية» لرقابة كل من مصرف البحرين المركزي وسلطة دبي للخدمات المالية وهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية وهيئة أسواق المال في دولة الكويت، وتقدم خدماتها لمئات العائلات والأفراد والمستثمرين. تساعد الشركة عملائها لتحقيق أهدافهم من خلال استراتيجيات استثمارية مصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الفريدة.

شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية ش.م.ك. (م) تأسست في 2024، تخضع لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ومرخصة لمزاولة نشاطي مستشار استثمار ووكيل اكتتاب. السجل التجاري 511443، رأس المال المصرح به والمدفوع 1,000,000 دينار كويتي.

إخلاء مسؤولية:

المحتوى لأغراض إعلامية فقط ولا يُعد عرضاً أو توصية استثمارية. الشركة مرخصة من قبل هيئة أسواق المال وتلتزم بالضوابط الرقابية المعتمدة. قد لا تتوافر بعض الخدمات والمنتجات التي تقدمها The Family Office للمستثمرين في بعض الدول بناءً على مكان إقامتهم. ويتحمل المستثمرون مسؤولية التأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة المحلية قبل الاستفادة من منتجاتنا.



نحو التخطيط المخصّص لثروتكم مع The Family Office، أو تفضلوا بزيارة www.financialgoal.com/ar لمعرفة المزيد.

نحو جعل التخطيط الاستثماري طويل الأمد أكثر سهولة ووضوحاً وارتباطاً بطموحات عملائنا الشخصية.“
حمّلوا التطبيق اليوم وابدأوا رحلتكم

ضمن تصنيفات ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي للعام 2025

بيت التمويل الكويتي في المرتبة الأولى كأفضل البنوك الكويتية أداءً

الشملان: التصنيف يعكس الأداء الاستثنائي لبيت التمويل الكويتي وريادته

إيرادات التمويل ليصل الى 607.3 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 8.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل مدعوماً بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل الى 876.0 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 6.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل، ليصل الى 566.7 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 7.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبلغ رصيد مديني التمويل بنهاية النصف الأول من عام 2025 نحو 20.4 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 7.1% مقارنة بنهاية العام السابق.

تجدر الإشارة إلى أن مجلة ذي بانكر العالمية تصدر باللغة الإنكليزية ومتخصصة بالشؤون المالية ومملوكة لشركة فايننشال تايمز ليمتد، حيث تأسست عام 1926. وتعتبر المجلة مصدراً موثقاً للتحليلات المالية العالمية والبيانات. ويُعدّ تصنيف ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي معياراً للقطاع المصرفي منذ عام 1970، حيث يُقدّم معلومات شاملة حول سلامة وحجم القطاع المصرفي.



والبحرين ومصر وتركيا والمملكة المتحدة وألمانيا، مدعومة بشبكة واسعة تضم أكثر من 600 فرع.

الأداء المالي للنصف الأول 2025

وعن النتائج المالية الأخيرة، أشار الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي تصدر القطاع المصرفي الكويتي من حيث صافي الربح للنصف الأول من عام 2025، والذي بلغ حوالي 342.1 مليون دينار كويتي. وارتفع صافي



التزامنا بالأداء المتميز والريادة في القطاع المصرفي، عدا عن أن هذه الإنجازات تعكس ثقة مساهميننا وعملائنا بمؤسستنا.

وأشار الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي يكتف جهوده لتعزيز الأداء التشغيلي وتسريع وتيرة التحول الرقمي والابتكار، إضافة إلى مواصلة تطوير خدمة العملاء والمحافظة على الريادة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى المجموعة التي يمتد نطاقها ليشمل 10 دول حول العالم، أبرزها الكويت

احتل بيت التمويل الكويتي المركز الأول كأفضل البنوك أداءً في الكويت، وفقاً لتصنيف مجلة ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي للعام 2025. ويؤكد هذا التصنيف المرموق الأداء المالي الاستثنائي لبيت التمويل الكويتي، كما يعكس التزامه الراسخ بالتميز والابتكار ورضا العملاء.

ويستند النموذج الذي تستخدمه مجلة ذي بانكر في تقييم وتصنيف البنوك إلى ثماني فئات أداء رئيسية، ويحدد أفضل البنوك أداءً بشكل إجمالي. وتتضمن هذه الفئات والمؤشرات التي تقيس الأداء: النمو، والربحية، والكفاءة التشغيلية، والمخصصات إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية، والعائد على المخاطر، والسيولة، ومئات رأس المال أي نسبة كفاية رأس المال، والرافعة المالية.

وتعقيباً على التصنيف، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان: «يسعدنا حصول بيت التمويل الكويتي على أعلى تصنيف بين البنوك في الكويت لأفضل أداء. سنواصل سعيينا الدؤوب للحصول على تصنيفات عالية وجوائز مرموقة من جهات عالمية عريقة، وهذا يؤكد

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



مجموعة QNB وستاندرد تشارترد وDMZ فاينانس يطلقون أول صندوق مرمز للأسواق النقدية بمركز دبي المالي العالمي



أعلنت مجموعة QNB (شركة مساهمة عامة قطرية)، وستاندرد تشارترد، وDMZ فاينانس عن إطلاق صندوق QCD للأوراق النقدية (QCDT Units)، وهو أول صندوق مرمز للأسواق النقدية وخاضع للتنظيم في مركز دبي المالي العالمي، ويعد علامة فارقة في تطوير الأصول الحقيقية المرمزة في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضحت مجموعة QNB، أنها ستتولى مسؤولية إدارة الاستثمارات الأساسية للصندوق، فيما ستعمل DMZ فاينانس كمشارك رئيسي ومزود حصري للبنية التحتية للترميز، بينما ستعمل شركة كابريكورن لإدارة صناديق الاستثمار كمدير للصندوق.

كما سيقوم ستاندرد تشارترد، وهو أحد البنوك العالمية الرائدة، بدور لوصي لصندوق QCD للأوراق النقدية من خلال خدماته لحفظ الأصول الرقمية في مركز دبي المالي العالمي، والتي أطلقها رسمياً عام 2024.

وقال سيلاس لي الرئيس التنفيذي لـ QNB سنغافورة أن “الإطلاق الرسمي لوحدات QCDT يمثل خطوة متقدمة في استخدام تقنية البلوك تشين، لتمكين المستثمرين من دمج الأصول ذات العائد المرتفع بسلاسة من التمويل التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي”.

وأضاف أن الصندوق يجمع بين استقرار الأدوات التقليدية مثل سندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل والودائع المقومة بالدولار الأمريكي، وبين مزايا التحويل إلى رموز رقمية، مما

بدوره قال ناثن ما الشريك المؤسس ورئيس مجلس إدارة / DMZ فاينانس: أن “QCDT باعتباره أول صندوق تحت مظلة QCD المرمزة، فإنه يربط بفاعلية بين البورصات والمستثمرين من فئة المؤسسات”، مشيراً إلى أنه من خلال الفصل الدقيق للأصول والتعاون الوثيق مع الشركاء المصرفيين، يساهم في تلبية احتياجات السيولة بشكل فعال. وأكد أن الصندوق بدأ بالفعل بجذب مؤسسات كبرى وشركات مدرجة منذ إنطلاقه.

يوفر سيولة وشفافية أكبر ويتيح استخدامها كضمانات في العقود الذكية لل تداول والتمويل والإقراض.

من جانبها، قالت رولا أبو منه الرئيس التنفيذي لـ ستاندرد تشارترد في الإمارات والشرق الأوسط وباكستان: أن “ستاندرد تشارترد يلتزم بتقديم البنية التحتية الموثوقة التي يعتمد عليها المستثمرون من مختلف انحاء العالم، ودعم الدمج بين التمويل التقليدي والرقمي.

جهاز قطر للاستثمار يستثمر في شركة «xAI» التابعة لإيلون ماسك

الوليد بن طلال، في حين تسعى للحصول على 3.5 مليار دولار من القروض لتوسيع مراكز البيانات. ويأتي هذا التمويل في الوقت الذي يشهد فيه سوق الذكاء الاصطناعي سباقاً محموماً، حيث تنفقت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل “OpenAI” و “Alphabet”، و “Meta Platforms” عشرات المليارات على البنية التحتية ومراكز البيانات، في حين ينفق إيلون ماسك بسخاء في هذا المجال. ومطلع شهر سبتمبر الجاري، أعلنت شركة أنثروبك الناشئة للذكاء الاصطناعي أن جهاز قطر للاستثمار سيصبح من كبار المستثمرين فيها بعدما قامت الشركة بجولة تمويلية تستهدف جمع 13 مليار دولار.



كشفت وكالة بلومبيرغ الأمريكية أن شركة الذكاء الاصطناعي الناشئة «xAI» الأمريكية التابعة للملياردير إيلون ماسك، تمكنت من جمع تمويل بأكثر من 10 مليارات دولار، من عدة جهات عالمية، بينها جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادي لدولة قطر.

ونقلت “بلومبيرغ” عن شخص مطلع على الصفقة قوله إن هذا التمويل رفع تقييم شركة “xAI” إلى 200 مليار دولار، لتصبح من أكثر الشركات الناشئة قيمة عالمياً.

كما لفت المصدر إلى أن الجولة التمويلية شملت استثمارات من “فالور كابيتال”، وجهاز قطر للاستثمار، و “المملكة القابضة” التابعة للأمير

بنك قطر الوطني: تقييمات الدولار الأمريكي في 2025.. بين التراجع الدوري والتحديات الهيكلية

أسعار الفائدة الأمريكية ونظيرتها في منطقة اليورو من 170 نقطة أساس حالياً إلى الصفر بحلول أواخر عام 2026.

وبالنظر إلى هذه العوامل مجتمعة، من المفترض أن ترتفع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي، مما قد يدفع مؤشر الدولار الأمريكي إلى مزيد من الانخفاض - حيث يمثل اليورو 57.6% من سلة مؤشر الدولار الأمريكي.

كما أشار التقرير إلى أن الإدارة الأمريكية تسعى لإعادة هيكلة الاقتصاد عبر تقليص عجز الحساب الجاري وتعزيز إعادة توطين الصناعات الحيوية، الأمر الذي من شأنه تقليص الفوائض لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وبالتالي تقليل تدفقات رؤوس الأموال التي تدعم الدولار.

ويبرز في هذا السياق العبء الذي يمثلته المركز الدولي للاستثمار (NIIP) السلبي للولايات المتحدة، والذي يبلغ حوالي 24.6 تريليون دولار، ما يستدعي تصحيحاً تدريجياً قد يضغط على العملة الأمريكية.

واختتم البنك تقريره بالتنويه إلى أن المؤشرات الحالية لا تدعم فرضية تراجع مفرط في قيمة الدولار خلال عام 2025، رغم الانخفاض الحاد في النصف الأول من العام، وذلك في ظل استمرار الضغوط البيعية التي يعززها التقييم المرتفع للعملة والعوامل الاقتصادية الدورية والهيكلية.

ولفت إلى أن تقييمات أسعار الصرف الفعلية المرجحة بالتجارة والمعدلة حسب التضخم، تظهر استمرار المبالغة في قيمة الدولار مقارنة بمعاييره التاريخية، خصوصاً على المدى الطويل، حيث تعكس هذه المؤشرات التغيرات في أنماط التجارة والاختلالات الاقتصادية، بما في ذلك فروق معدلات التضخم.

وتوقع التقرير أن تشهد ” الاستثنائية الأمريكية“ تراجعاً ملحوظاً، مع تقارب كل من فوارق النمو وأسعار الفائدة مع المستويات السائدة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى إذ من المرجح أن يتقلص فارق نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، الذي كان لصالح الولايات المتحدة بمتوسط سنوي قدره 220 نقطة أساس خلال السنوات القليلة الماضية، إلى 70 نقطة أساس خلال الفترة 2025-2027. كما يرجح التقرير أن يكون هذا التراجع مدفوعاً بتأثيرات السياسات المالية وسياسات الهجرة المتبعة في الولايات المتحدة، وما يقابلها من سياسات مالية أكثر إيجابية في منطقة اليورو، متوقعاً أن يكون البنك المركزي الأوروبي قد اختتم برنامجه لتخفيف السياسة النقدية أو أنه قريب جداً من ذلك، في حين يتجه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو تنفيذ تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة خلال الفترة المتبقية من عام 2025 وأيضاً في عام 2026.

وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تتقلص الفجوة الحقيقية بين

أكد بنك قطر الوطني «QNB» أن الدولار الأمريكي حافظ على مكانته كأحد أهم العملات العالمية وأقوى الأصول المالية خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت قيمته بأكثر من 50 بالمئة خلال خمسة عشر عاماً، منذ الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون أوروبا (2008-2011) وحتى تصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة للمرة الثانية في عام 2025.

وأوضح تقرير البنك الأسبوعي أن الارتفاع في قيمة الدولار جاء نتيجة التفوق المستدام للأسواق المالية الأمريكية، واعتماد المستثمرين العالميين على الأصول المقومة بالدولار كملاد مالي آمن، في ظل ضعف السيولة وارتفاع المخاطر في الاقتصادات المتقدمة والناشئة مما ساهم في جذب تدفقات رؤوس الأموال إلى سندات الخزنة والأسهم الأمريكية، مستفيدة من عمق الأسواق وميزات الأمان والابتكار الفريدة.

وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى أن العوامل الداعمة لقوة الدولار الأمريكي بدأت تواجه تحديات كبيرة في عام 2025، حيث تراجع مؤشر الدولار الأمريكي “DXY” بأكثر من 10% منذ بداية العام، وهو أكبر انخفاض سنوي منذ عام 1973، تاريخ إعلان فك ارتباط الدولار بالذهب من قبل الرئيس ريتشارد نيكسون حيث شمل هذا التراجع جميع العملات الرئيسية في سلة المؤشر، مثل اليورو والين والجنيه الإسترليني والدولار الكندي، والكرونة السويدية، والفرنك السويسري.

«بي إن بي باريبا»: الاقتصاد العالمي يظهر مرونة رغم الرسوم الجمركية

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، التي شهدت تصاعدا في التوترات التجارية خاصة مع بدء الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي استهلها بفرض تعريفات جمركية على دول العالم، وفق تقرير متخصص.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» - نقلاً عن تقرير لبنك «بي إن بي باريبا» الفرنسي العالمي - أنه رغم الوتيرة المتسارعة لتلك التهديدات التي أحاطت بالاقتصاد العالمي، فإن ردود فعل أسواق الأسهم والسندات في أرجاء العالم والأنشطة الاقتصادية بشكل عام كانت مثيرة وملفتة للأنظار؛ إذ تمكن الاقتصاد العالمي من مواصلة نموه، وقفزت أسعار الأسهم على نحو حاد، فيما بقيت مخاوف التضخم مكتومة ولا تنطوي على كثير من القلق.

وأفاد البنك، بأن أكثر المخاوف التي بدت في مطلع العام مع انطلاق موجة التعريفات الجمركية الفلكية لإدارة ترامب - نشوب حرب تجارية مع استمرار رفع الرسوم وتوقف حركة الشحن العالمية - لم تتجسد ولم يشهدها العالم بعد.

ففي ضوء الاتفاقات المبرمة، وإن كانت غامضة بعض الشيء، مع الدول المصدرة في أوروبا وآسيا، ورغم أن الوضع لا يزال متقلباً، فإن التساهل الذي أبداه شركاء الولايات المتحدة التجاريون المهددون بتعريفات جمركية فلكية، تسبب في فرض رسوم أكثر اعتدالاً يتقاسمها المصدرون والمستوردون والمستهلكون، وهو ما يراه خبراء اقتصاديون بأنه أصبح توزيعاً مداراً ومقبولاً يسهل التعامل معه.

ولفت تقرير البنك، إلى أن محاولات ترامب لإطاحة رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي التي ربما تعد من أكثر مساعي الإدارة الأمريكية إزعاجاً وإثارة للقلق في الأسواق، أخفقت إلى حد كبير في ذلك، وبدت الأسواق المالية أكثر ميلاً لتجاهل مخاطر زيادة نفوذ البيت الأبيض على السياسة النقدية إلى الوقت الذي قد تحدث فيه.

ويشير واقع الأسواق، إلى أن العائد على أذون الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات - الذي يعد أحد الأدوات الرئيسية التي يقيس من خلالها المستثمرون مدى انضباط السياسة الأمريكية - قد تراجع من 4.6% عند تولي ترامب منصبه في يناير؛ ليصل الآن إلى حوالي 4.1%.

ورغم أن ذلك ربما يعكس شكوكاً حول النمو، فإنه ليس بالقدر الذي سيحدث في حال فقد المستثمرون العالميون ثقتهم في الولايات المتحدة، أو باستقلالية الاحتياطي الفيدرالي، أو بالمسار طويل الأجل لمعدلات التضخم الأمريكي. ومن جهته، يشعر الاحتياطي الفيدرالي حالياً بارتياح كافٍ



ما بين 1.5 - 2 في المائة في عامي 2026 و2027، بعدما أطلقت العنان لبرنامج ضخم للإنفاق العام على البنية التحتية الأساسية والمشروعات الدفاعية، وترافق ذلك مع تخفيضات في الضرائب.

ويلفت تقرير «بي إن بي باريبا»، إلى أن أداء اقتصادات الأسواق الناشئة يظهر تقدماً ملحوظاً، مدعوماً بالضعف الذي طرأ على الدولار الأمريكي، ورصد محلولو البنك البرازيل والمكسيك والهند باعتبارها الدول الأكثر بروزاً، فيما تأمل الأخيرة بأن تؤدي التخفيضات الضريبية إلى تعزيز الطلب المحلي لكي تقلل من تأثيرات الضرر المتوقع للتعريفات الجمركية الأمريكية على الصادرات الهندية.

ورغم التفاؤل، الذي أشاعه تقرير البنك الفرنسي العالمي الذي تنتشر فروعه في أكثر من 67 دولة في أرجاء العالم، فإنه لفت إلى أنه لا يزال الشعور قائماً بأن الوضع الراهن المستقر لا يرتكز على أسس متينة، وتلوح في الأفق تداعيات وأضرار قد تلحق بالمصدرين من اليابان إلى ألمانيا، وإن لم تكن بنفس مستوى الخطورة التي كان يُخشى منها في السابق.

ونقل تلميحات بعض المستثمرين بأن أن هناك غياباً للنظرة الواقعية فيما يتعلق بمدى صحة الاقتصاد الأمريكي الحقيقية، مؤكدين أنهم على استعداد لاعتبار علامات الضعف فرصة لهم للمراهنة على خفض أسعار الفائدة الرئيسية من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

لتحقيق هدفه للتضخم، ما دعاه إلى خفض سعر الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس هذا الأسبوع.

وقبل رئيس الاحتياط الفيدرالي جيروم باول، من تأثير دعوات ترامب له بالاستقالة، ومحاولته الفاشلة لإقالة عضو مجلس الاحتياطي ليزا كوك على الأسواق الأمريكية.

ويرى محلولو بنك «بي إن بي باريبا»، أن حالة «الهدوء الحذر»، السائدة حتى الآن، قد منحت بقية أطراف الاقتصاد العالمي مساحة واسعة لالتقاط الأنفاس، فالبank المركزي الصيني أبقى على الفائدة الرئيسية دون تغيير يوم الخميس، فيما أكد متابعون للأسواق أن الصادرات القوية وارتفاع سوق الأسهم الصينية سمحا لصناع القرار تعليق دفعات دعم جديدة.

وأظهرت منطقة اليورو أداءً أفضل مما كان متوقعاً، فيما رفع البنك المركزي الأوروبي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026 إلى 1.2% مقابل 0.9% في العام الماضي، بسبب ما وصفته رئيسة المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، بـ «تماسك الطلب المحلي».

وينتقل التقرير، إلى إيطاليا المثقلة بالديون، مؤكداً أنها تضبط ماليتها العامة إلى الحد الذي قد يعزز من تقييمها الائتماني من وكالة «فيتش» العالمية في تقرير الجمعة المقبل.

وفي ألمانيا، أكبر اقتصادات أوروبا، بين أنها باتت تقف على أعتاب قفزة ضخمة من الركود الذي شهدته العام الجاري، بتوقعات بلوغ النمو في ناتجها المحلي الإجمالي ليقفز

أميركا تفتح المجال للمستثمرين والشركات لتحديد وتيرة إصدار تقارير الأرباح

وسبق أن دعا ترامب إلى تغيير وتيرة إصدار تقارير الأرباح في عام 2018 خلال ولايته الأولى في البيت الأبيض. ويرى كثير من الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين أن هذا الإيقاع السريع يضغط على الشركات لاتخاذ قرارات قصيرة الأجل على حساب استراتيجيات النمو الطويلة.

ينسجم مقترح ترامب مع نقاشات قديمة في وول ستريت، حيث يرى مؤيدوه أن تقليص عدد مرات الإفصاح المالي قد يقلل من التكاليف الإدارية ويمنح الشركات مجالاً للتخطيط طويل الأمد، في حين يحذر منتقدون من أن تقليص الشفافية قد يضعف ثقة المستثمرين ويزيد من تقلبات السوق.

وتعد هذه الفكرة قديمة، إذ سبق أن تبنتها شركات كبرى مثل بيركشاير هاثاواي وجي بي مورغان، وطُرحت أيضاً خلال إدارات أميركية سابقة من بينها إدارة باراك أوباما.



جيدة، ثم سندرس ذلك ونمضي قدماً بعد ذلك».

ودعا ترامب الشهر الجاري إلى وقف إلزام الشركات بتقديم نتائج أعمال ربع سنوية، والاكتفاء بتقارير نصف سنوية، معتبراً أن ذلك يوفر المال ويسمح للإدارات التنفيذية بالتركيز على إدارة الأعمال بشكل أفضل.

التي لديها ديون وإصدارات وقضايا مماثلة.

تكاليف أقل وخطط طويلة الأمد لم يُحد أتكينز أي جدول زمني لهذا التغيير، الذي سيمثل تحولاً كبيراً في قطاع الشركات الأمريكية، وقال: «من حيث المبدأ، أعتقد أن اقتراح التغيير وتحديد قواعدها الحالية سيكون خطوة

توقع رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، بول أتكينز أن يُساهم المستثمرون والبنوك في تحديد أي جدول زمني جديد لتقارير الشركات العامة، في ظل مضي الجهات النازمة قدماً نحو وقف إصدار التقارير الفصلية، تطبيقاً لتوجيهات الرئيس دونالد ترامب. وقال أتكينز في مقابلة متلفزة: من أجل المساهمين والشركات العامة، يُمكن للسوق أن يُحدد، كما تعلمون، الوتيرة المناسبة لإصدار التقارير.

ويلزم النظام الحالي الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية بنشر تقارير مالية كل ثلاثة أشهر، وهو تقليد يهدف إلى تعزيز الشفافية وتزويد المستثمرين بمعلومات دورية حول الأداء.

ويرى أتكينز أن المستثمرين سيطلبون هذا النوع من المعلومات بالوتيرة المناسبة لأنشطة الشركات وخططها المستقبلية، مضيفاً أن البنوك «ستكون لها أيضاً وجهة نظر» بشأن الشركات

أبرز صفقات التمويل المستدام في الشرق الأوسط لعام 2025 5 منهم في المملكة العربية السعودية



البنك السعودي الأول

الدولة: السعودية

الصكوك الخضراء: 650 مليون دولار

في مايو 2025، أعلن البنك السعودي الأول إتمام إصدار صكوك خضراء بقيمة 650 مليون دولار، وبعائد سنوي نسبته 6.5%، ضمن برنامجه لإصدار صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بحجم 5 مليارات دولار. وقد حُصصت العائدات لمشاريع بيئية مؤهلة.

الدار للاستثمار العقاري

الدولة: الإمارات

الصكوك الخضراء: 500 مليون دولار

في مارس 2025، جمعت شركة الدار للاستثمار العقاري نحو 500 مليون دولار، وهي تابعة لشركة الدار العقارية، ومشرفة على محفظة استثمارية بقيمة 7.6 مليار دولار. وقد حققت الشركة ذلك عبر إصدار صكوك خضراء لأجل 10 سنوات، ضمن برنامج الشركة لإصدار شهادات الائتمان بقيمة مليار دولار، وسجلت عائداً بنسبة 5.25%، كما تجاوزت تغطية الاكتتاب 7.2 مرة.

أمنيات

الدولة: الإمارات

الصكوك الخضراء: 500 مليون دولار

في أبريل 2025، أعلنت شركة أمنيات عن إصدارها الأول للصكوك الخضراء بقيمة 500 مليون دولار لأجل استحقاق 3 سنوات مع إدراجها في بورصتي ناسداك دبي وسوق الأوراق المالية الدولية ببورصة لندن، مسجلة دخولها للأسواق المالية. كذلك حظيت بطلب قوي من المستثمرين الإقليميين والدوليين، حيث بلغت طلبات الاكتتاب 1.8 مليار دولار.

مصرف الإنماء

الدولة: السعودية

الصكوك المستدامة: 500 مليون دولار

في مايو 2025، أصدر مصرف الإنماء أول صكوك دولية مستدامة من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار، بمعدل ربح 6.5% يُدفع بشكل نصف سنوي، وبمدة استحقاق 5.5 سنوات. وقد أدرجت الصكوك في سوق الأوراق المالية الدولية ببورصة لندن.

من منطقة الخليج.

الشركة السعودية للكهرباء

الدولة: السعودية

الصكوك الخضراء: 1.25 مليار دولار

في فبراير 2025، أصدرت الشركة السعودية للكهرباء صكوكاً خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار لأجل 10 سنوات، ما يعزز توافقها مع أهداف التمويل المستدام. وشكلت الشريحة الخضراء جزءاً من طرح أوسع لصكوك ثنائية الشريحة بقيمة 2.75 مليار دولار، بموجب برنامج الشركة الدولي لإصدار للصكوك، الذي تضمن أيضاً شريحة اعتيادية بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 5 سنوات. وقد أدرجت الصكوك في سوق الأوراق المالية الدولية ببورصة لندن.

مصدر

الدولة: الإمارات

السندات الخضراء: مليار دولار

في مايو 2025، أعلنت شركة مصدر عن إصدار سندات خضراء بقيمة مليار دولار، مقسمة إلى شريحتين متساويتين بقيمة 500 مليون دولار، ولأجل استحقاق 5 و10 سنوات. الصورة: MASDAR وبذلك وصل إجمالي المبالغ التي جمعتها منذ إطلاق برنامج السندات الخضراء في 2023 إلى 2.75 مليار دولار. فيما أدى الطلب الكبير إلى تغطية الاكتتاب بأكثر من 6.6 مرة، حيث حُصصت العائدات جميعها للمشاريع الجديدة في مجال الطاقة المتجددة.

تبريد

الدولة: الإمارات

الصكوك الخضراء: 700 مليون دولار

في مارس 2025، أعلنت شركة تبريد، المدرجة في سوق دبي المالي، عن إصدارها الأول لصكوك خضراء بقيمة 700 مليون دولار لأجل 5 سنوات، ضمن برنامجها الجديد لإصدار الشهادات الائتمانية بقيمة 1.5 مليار دولار. وبمعدل ربح نسبته 5.279%، لاقى الإصدار طلباً قوياً من المستثمرين، حيث بلغت تغطية الاكتتاب 2.6 مرة. وسيتم إدراج الصكوك في سوق الأوراق المالية الدولية ببورصة لندن.

في مايو 2025، أعلنت شركة مصدر عن إصدار سندات خضراء بقيمة مليار دولار، مقسمة إلى شريحتين متساويتين بقيمة 500 مليون دولار، ولأجل استحقاق 5 و10 سنوات. الصورة: MASDAR

من المتوقع أن تتراوح قيمة الإصدارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط بين 18 و23 مليار دولار خلال عام 2025، بصدارة السعودية والإمارات، وفق تقديرات (S&P Global Ratings)، الصادرة في مارس الماضي. هذه نظرة إلى أبرز الصفقات التي شهدتها عام 2025 حتى الآن.

السعودية

السندات الخضراء: 1.6 مليار دولار

في فبراير 2025، أعلن المركز الوطني لإدارة الدين العام في السعودية، عن إصدار سندات خضراء بقيمة 1.6 مليار دولار، ضمن إصدار سندات مقومة باليورو على شريحتين بقيمة 2.4 مليار دولار، وذلك في إطار برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي. وقد بلغت فترة استحقاق الشريحة الخضراء 7 سنوات، أما الشريحة الثانية فبلغت قيمتها 789 مليون دولار، مع فترة استحقاق 12 عاماً في عام 2037. في حين شهد الإصدار إقبالا على الاكتتاب تجاوز المعروض بـ 4 مرات. وستُستخدم العائدات في تمويل مشاريع تتماشى مع الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة، كتقنيات كفاءة الطاقة، وزراعة 10 مليارات شجرة، ومشاريع النقل العام.

مصرف الراجحي

الدولة: السعودية

الصكوك المستدامة: 1.5 مليار دولار

في يناير 2025، أكمل مصرف الراجحي طرح صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى، مستدامة ومقومة بالدولار بموجب برنامجه الدولي لصكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى، بقيمة بلغت 1.5 مليار دولار لأجل 5 سنوات. وبعائد سنوي بلغ 6.25%، أدرجت الصكوك في سوق الأوراق المالية الدولية ببورصة لندن. فيما تجاوز الاكتتاب الحد المطلوب، حيث بلغت طلبات الاكتتاب 4.1 مليار دولار، مسجلاً أكبر إصدار على الإطلاق لصكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى

استبيان «الاقتصادية» سبتمبر 2025

أليس من الأجدى السعي والعمل على زيادة عدد الشركات أولاً لتصل إلى 200 شركة على أقل تقدير، وطرح المزيد من الأدوات الاستثمارية لتشكيل عمق للسوق، حتى تكون هناك جدوى لزيادة ساعات التداول.

وراكدة ومعدل دورانها ضعيف جداً، وأخرى خاسرة، وشريحة ثالثة خارج إطار الأداء الجيد ولا توزع أرباح منذ سنوات، فضلاً عن غياب الأدوات الاستثمارية والمشتقات، ما يجعل التساؤل مستحق.

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان سبتمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "زيادة ومد وقت جلسة التداول الرسمي".

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل محدودية قائمة الشركات المدرجة والتي تبلغ نحو 140 شركة تقريباً، ومنها شرائح خاملة

السؤال

هل تؤيد زيادة عدد ساعات التداول في البورصة في ظل غياب المشتقات وقلة الأدوات ومحدودية عدد الشركات؟

نعم ☐

لا ☐

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

القيمة السوقية للعمليات المشفرة تراجع بأكثر من 2 % خلال أسبوع

قواعد أكثر مرونة لإدراج المنتجات المتداولة
بالبورصة المرتبطة بالعملات المشفرة، لكن
هذه التطورات لم تكن كافية لدعم الأسعار.

وفي وقت سابق من سبتمبر، استقادت السوق من عمليات شراء متكررة عند التراجعات، مدفوعة بتوقعات خفض الفائدة الأمريكية. لكن هذه الموجة فقدت زخمها بعدما رفض الاحتياطي الفيدرالي القيام بخفض إضافي للفائدة، مُشيراً إلى أن التضخم لا يزال مرتفعاً بما يُبرر الإبقاء على السياسة الحالية.

من جهة أخرى، أثار بنك اليابان القلق في الأسواق بعدما أعلن الإبقاء على سعر الفائدة قصير الأجل عند 0.5 %، لكنه كشف عن خطط لبيع جزء من أصوله الضخمة من صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) وصناديق الاستثمار العقاري (J-REITs). ويُقدّر هذه المبيعات بحوالي 2.2 مليار دولار سنوياً من صناديق المؤشرات، إضافة إلى نحو 34 مليون دولار من صناديق العقارات، في إشارة إلى بدء التخرج التدريجي من سياسات التحفيز التي انتهجها البنك لسنوات.. هذا المزيج بين تشدد الفيدرالي وخطط بنك اليابان ضغط على شهية المخاطرة، خصوصاً في الأصول عالية التقلب مثل العملات المشفرة.



أكبر الراجحين بعد أن قفزت بنسبة 6.31 % لتصل إلى 997.46 دولاراً، لترفع قيمتها السوقية إلى 138.8 مليار دولار. كما حققت أفلاشلش مكاسب قوية بلغت 11.44 %، بينما سجلت هيرليكواد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.10 % لتصل إلى 55.95 دولاراً بقيمة سوقية 18.7 مليار دولار.

تتشدد الفيدرالي وخطط بنك اليابان يضغطان على السوق

جاءت هذه التراجعات رغم عمليات شراء من شركات كبرى مثل «مايكروستراتيجي»، إلى جانب إعلان هيئة الأوراق المالية الأميركية عن

الأكثر هبوطاً في السوق ككل.

كما تراجعت إيثيريوم بنسبة 5.51 % إلى 4470.95 دولاراً بقيمة سوقية 539.6 مليار دولار، وانخفضت إكس آر بي 6.11 % إلى 2.98 دولار مع قيمة سوقية 178.2 مليار دولار.

وفي ذات الاتجاه، خسرت سولانا 2.38 %
 لتسجل 237.65 دولاراً بقيمة سوقية 129
 مليار دولار، بينما تراجعت ترون بنسبة 1.77
 % إلى 0.3469 دولار بقيمة سوقية 32.8
 مليار دولار، في حين فقدت كاردانو 5.79 %
 من قيمتها.

على الجانب الآخر، برزت بي إن بي ضمن

تراجعت القيمة السوقية للعملة المشفرة
بنسبة 2.3 % خلال سبعة أيام إلى نحو 4.04
تريليون دولار، بعدما فقدت السوق ما يقرب
من 100 مليار دولار من قيمتها، مع هبوط
إيثريوم ودوجيكوين، بينما تحركت بيتكوين
قرب 116 ألف دولار بتراجع طفيف، وسط
حذر من إشارات متشددة لبنك اليابان وفقدان
زخم توقعات خفض الفائدة الأميركية.

سوق العملات المشفرة خلال الأسبوع

شهدت سوق العملات المشفرة خلال الأسبوع المنتهي السبت أداءً متبايناً بين استقرار في عملات كبرى وخسائر في أخرى، فيما ظلت بيتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، شبه مستقرة بعدما سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.22 % لتداول حول 115778 دولاراً، وقت إعداد هذا التقرير، مع قيمة سوقية بلغت 2.3 تريليون دولار، وفقاً لبيانات موقع coinmarketcap.

على صعيد الخاسرين، جاءت دوجيكوين بين أبرز العملات المتداولة تراجعاً بعدما فقدت 11.06 % من قيمتها لتداول عند 0.2644 دولار بقيمة سوقية قدرها 39.9 مليار دولار، لتسجل أكبر خسارة بين العملات الرقمية المعروفة واسعة التداول، حتى وإن لم تكن



اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

 aleqtisadyah_kw

 aleqtisadyah.com

